

The Impact of BOD Characteristics considering the Rules of the Egyptian Corporate Governance Guide on the Financial Performance of Egyptian Companies: A Case Study on Industrial Sector's Companies

<https://www.doi.org/10.56830/IJAMS01202408>

Ahmed Mohamed Abdelgawad

PhD Researcher, Arab Academy For Science, Technology and Maritime Transport, Egypt
agawad76.ar@gmail.com <https://orcid.org/0009-0003-3680-1563>

Farid Moharram Algarhy

Professor of Financial Accounting, Faculty of Commerce - Ain Shams University, Egypt

Abstract

The current study aimed to reveal the impact of the characteristics of the board of directors, which were (the number of non-executive directors - the number of board members - the number of board meetings) on the financial performance in Egyptian joint-stock companies in the industrial sector by measuring (return on assets - return on equity - return on sales - earnings per share). The study adopted the descriptive analytical approach based on analyzing data obtained from (5) companies listed on the Egyptian Stock Exchange in official databases during the period from (2018-2022), and the study used a linear regression model to analyze financial data as a statistical method. This study concluded many results as follows: There is no statistically significant impact at the significance level (0.05) of the characteristics of the board of directors in light of the rules of the Egyptian Guide to Corporate Governance on the financial performance of Egyptian joint-stock companies in the industrial sector. There is no statistically significant impact at the significance level (0.05) of the characteristics of the board of directors on the return on assets considering the rules of the Egyptian Guide to Corporate Governance. There is no statistically significant impact at the significance level (0.05) of the characteristics of the board of directors on return on equity considering the rules of the Egyptian Guide to Corporate Governance. There is no statistically significant impact at the significance level (0.05) of the characteristics of the board of directors on return on sales considering the rules of the Egyptian Guide to Corporate Governance. There is no statistically significant impact at the significance level (0.05) of the characteristics of the board of directors on earnings per share considering the rules of the Egyptian Guide to Corporate Governance.

The study recommended several recommendations, the most important of which are issuing a more stringent application of corporate governance legislation and activating the board of directors' supervisory responsibility over management's performance and behavior in managing the company's financial operations by government and regulatory agencies.

Keywords: BOD Characteristics - Corporate Governance Guide - Financial Performance

أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في القطاع الصناعي

أحمد محمد عبد الجواد رزق

باحث دكتوراه، كلية الدراسات العليا في الإدارة، الأكاديمية العربية للتكنولوجيا والنقل البحري، مصر

أ.د/ فريد محرم الجارحي

استاذ المحاسبة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير خصائص مجلس الإدارة والتي تمثلت في (عدد الأعضاء الغير تنفيذيين - عدد أعضاء مجلس الإدارة - عدد اجتماعات مجلس الإدارة) على الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي من خلال قياس (العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية - العائد المبيعات - ربحية السهم)، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من (5) شركات مدرجة في البورصة المصرية في قوائم البيانات الرسمية خلال الفترة من (2018 - 2022)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي لتحليل البيانات المالية كأسلوب احصائي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج كالتالي: عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على المبيعات في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها قيام الجهات الحكومية والرقابية بإصدار تطبيق أكثر صرامة لتشريعات حوكمة الشركات، وتفعيل مسؤولية مجلس الإدارة الإشرافية على أداء الإدارة وسلوكها في إدارة عمليات الشركة المالية.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الإدارة - دليل حوكمة الشركات - الأداء المالي.

المقدمة:

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات الشركات الصناعية لما يتسم به من مجموعة من الخصائص، فقد أشار زربان ومدني (Zerban & Madani, 2018, p. 187) إلى أن مجلس الإدارة هو حجر الزاوية في حوكمة الشركات الفعالة؛ حيث إن الأدوار والمسؤوليات الفعالة لمجلس الإدارة، وما يصاحبها من الالتزام والامتثال للقواعد واللوائح يمكن أن تساعد في خلق القيمة وحماية مصالح أصحاب المصلحة؛ لذلك يلعب مجلس الإدارة أدوارًا هامة في المنظمات من أجل الحفاظ على استدامتها، وتبين ذلك من خلال قيام مجلس الإدارة بالتخطيط والتوجيه الاستراتيجي للشركة، وتقديم المشورة، والمراقبة الأنشطة والأدوار التأديبية، كما يجب على مجلس الإدارة التحكم في عملية تعيين المديرين التنفيذيين وتقييم أعمالهم.

وتكمن أهمية مجلس الإدارة في أنه يمتلك الصلاحيات والسلطات الواسعة ما يكفي لتنفيذ ما يخرج به من توصيات وقرارات؛ وذلك بهدف التوصل إلى الإدارة الفعالة، والتي من دونها لا يمكن لأية شركة أن تكون ناجحة، كما لا يمكن لها أن تحافظ على نجاحها، وهذا ما اصطلح على تسميته اليوم بحوكمة الشركات (حمدان، ٢٠١٧، ص. ص ٤٨-٤٩).

ويهدف تكوين مجلس الإدارة ومسؤولياته إلى حماية مصالح أصحاب المصلحة، وفقًا لقواعد إلزامية أو ذاتية التنظيم؛ هذه القواعد مستمدة من المعايير الوطنية والدولية لحوكمة الشركات الجيدة، والمسؤولة، والمستدامة، وتجعل التقارب القانوني ممكنًا؛ ثانيًا يؤدي انخراط مجلس الإدارة في الاستدامة إلى اعتماد استراتيجيات تقوم على المسؤولية العالمية، والحفاظ على التوازن بين المسؤوليات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وإشراك أصحاب المصلحة والمساءلة بغض النظر عن القطاعات والأبعاد الصناعية للشركة (Salvioni, Gennari & Bosetti, 2016, p. 6).

وتكمن خصائص مجلس الإدارة كما حددها الدوري وصالح (٢٠١٩، ص. ص ٣٨٣) فيما يلي: الأمانة، والنزاهة، والشفافية العالية، والتمتع برؤية استراتيجية تتيح استشراف مستقبل المنظمة، وتأسيس غايتها، وصياغة أهدافها، وأن يمتلك الأفراد تنوع معرفي عالي يشمل خبرات متنوعة ومهارات متعددة في صنع السياسة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والعمل بحافزية عالية في اجتماعات مجلس الإدارة، من خلال تقديم الأفكار الجديدة، التي تساهم في دعم عمل المنظمة، وإيجاد فرص سوقية جديدة تزيد من عوائد المنظمة، وتقلل من تهديدات المنافسين.

ومن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، والتي تناولها دليل حوكمة الشركات المصري الصادر عام (٢٠١٦م)، ومسؤوليات مجلس الإدارة، ووفقًا لهذا المبدأ يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، وتعزيز دور مجلس الإدارة باعتباره أهم عنصر من عناصر إدارة وتوجيه الشركة؛ وذلك لأن الطرف الذي تقع على عاتقه المسؤولية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة (الطحان ومحمود، ٢٠٢٠، ص. ١٤).

ويأتي إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية لدليل خدمات حوكمة الشركات في إطار قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة دورها في تنظيم وتنمية ورفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية، وتماشياً مع استراتيجية الهيئة لتطوير ورفع كفاءة وأداء الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك انطلاقاً من حرص الهيئة على توحيد وتوثيق كافة المعاملات، وتبسيط كافة الإجراءات المطلوبة؛ لإنهاء جميع الخدمات والمعاملات التي تقدم من الإدارة إلكترونياً، بما يساهم في تطوير وتحسين الأداء للعاملين بالإدارة، ومساعدة كل من الشركات والمستثمرين بالوفاء بالتزاماتهم والمتطلبات القانونية (الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٣، ص. ١).

واعتمد مركز المديرين المصري في إعداد وتطوير الدليل المصري لحوكمة الشركات على مرجعيات عديدة، ولعل من أبرزها مبادئ وقواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الصادر عام (١٩٩٩م)، وتعديلاتها الصادرة عام

(٢٠٠٤م)، وكذلك التعديلات الأخيرة لها الصادرة عام (٢٠١٥م) بالمبادئ والقواعد الستة الأساسية التي تمثل مرجعية عامة لحوكمة الشركات في العالم، وهي على سبيل الحصر: الإطار العام، والحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين، ودور المستثمر المؤسسي والأطراف المختلفة بأسواق المال، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسئوليات مجلس الإدارة (مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦، ص. ١٠).

فحوكمة الشركات هي العملية التي يقوم بها مجلس الإدارة واللجان ذات الصلة نيابة عن أصحاب المصلحة في الشركة ولصالحهم، ولتوفير التوجيه والصلاحيات والإشراف للإدارة (محمد، ٢٠٢٣، ص. ١٨)؛ وتكمن أهمية حوكمة الشركات في أنها تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين، وتعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها؛ من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية كي يعلموا على تحقيق أهداف مشتركة التي تراعي مصلحة المساهمين (الحمدى، ٢٠٢٠، ص. ١٦).

كما أن الالتزام بقواعد الحوكمة يعد أمراً حيوياً لضمان سلامة عملياتها، وتحسين أدائها المالي بما يدعم القدرة التنافسية، ومقدرتها على التعامل مع الأسواق المالية العالمية (المريش، ٢٠١٣، ص. ٣٤٩)؛ ويعتبر الأداء المالي هو المرآة العاكسة لأنشطة الشركات الصناعية المصرية وإنجازها خلال فترة زمنية معينة؛ حيث تعني الحكم الدقيق على إدارة الموارد المادية والمالية المتاحة بالشركة، ويعتبر الأداء المالي مقياساً للنتائج التي تم تحقيقها في ضوء معايير محددة سابقاً (فارس، ٢٠١٩، ص. ٣٣).

فتكمن أهمية الأداء المالي في أنها تعتبر نقطة البداية والنهاية، فالبدائية الحقيقية لأي مشروع تكمن في تحويل فكرة معينة (فكرة المشروع) من كلام إلى واقع، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير مصدر أو مصادر مناسبة لتمويلها، وإدارة جيدة لتلك المصادر، كما أن نقطة نهاية أي مشروع تتمثل في ضعف أدائه المالي، والتي تؤدي مع الوقت إلى إفلاس المشروع وخروجه من السوق، وبذلك يكون الأداء المالي الجيد للمشروع بمثابة الدينامو الذي يحركه وبدونه لا يوجد مشروع (الإمبابي، ٢٠١٩، ص. ٦١٩)، وتتمثل أبعاد الأداء المالي في مؤشرات السيولة، ومؤشرات الصرف أو الإنفاق، ومؤشرات العمليات (الشرفا، ٢٠٢١، ص.ص ١٣٨-١٣٩).

مشكلة الدراسة:

تعاني جمهورية مصر العربية من بعض المعوقات التي تواجه الأداء المالي داخل الشركات المصرية المدرجة داخل القطاع الصناعي، فقد أشار السبكي والجارحي (٢٠٢٣، ص.ص ٣٥٨-٣٥٩) بأن الشركات المساهمة المصرية تعاني من نقص في شفافية الأداء المالي، والتلاعبات المحاسبية والمالية الأخيرة إلى ضياع مليارات الدولارات من القيمة الرأسمالية السوقية؛ مما أدى إلى قيام كثير من المستثمرين بتأجيل خططهم الخاصة بالتقاعد أو بنواحي النشاط الأخرى، وفي بعض الحالات الأخرى فقد المستثمرون معظم مدخراتهم واستثماراتهم، وانخفاض قيمة الشركات انخفاضاً بالغاً وصل إلى حد التصفية.

ومن أكثر المشكلات التي تواجه شركات القطاع الصناعي المصري هو استيراد معظم المعدات بالعملة الأجنبية؛ مما أدى ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع وإغلاق العديد من الشركات التي تستوعب عدد كبير من العمالة المصرية؛ مما يؤدي مستقبلاً لارتفاع معدلات البطالة، وغيرها من التأثيرات على الاقتصاد المصري (دراج، ٢٠١٩، ص. ١٨).

وفيما يتعلق بدور الحوكمة تجاه الأداء المالي بالشركات المصرية يظهر أن مازال تطبيق المعايير الدولية والإقليمية لحوكمة الشركات في مصر دون المستوى المطلوب؛ مما يؤثر على القدرة التنافسية في جذب واستقطاب المزيد من

الاستثمار المباشرة (سلام وآخرون، ٢٠١٨، ص. ٣٧٤).

وتتعرض الحوكمة في مصر للعديد من المشكلات، والتي تتمثل في التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر، وعجز الموازنة العامة للدولة؛ مما كان له تأثير سلبي على كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية (مصطفى، ٢٠٢١، ص. ٤٢٤).

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة والذي نص على "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي؟" وذلك من خلال الاجابة على التساؤلات الفرعية الآتية:

١. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
٢. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات؟
٣. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على المبيعات في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات؟
٤. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في المحاور التالية:

الأهمية النظرية:

- تتبع أهمية الدراسة من أهمية التعرف على خصائص مجلس الإدارة داخل الشركات الصناعية.
- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول دور مجلس الإدارة في ضوء ما أصدره الدليل المصري لحوكمة الشركات من قواعد.
- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول أهمية تتبع الأداء المالي داخل الشركات الصناعية.
- يأمل الباحث أن تفتح الدراسة الحالية الباب لإثراء المكتبة العربية والمصرية بالعديد من المؤلفات في هذا المجال الهام.

الأهمية التطبيقية:

- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها كونها تتناول أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية.
- يؤمل أن تلفت الدراسة الحالية أنظار المسؤولين نحو الاهتمام بقواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات داخل شركات القطاع الصناعي بجمهورية مصر العربية.
- يؤمل أن توجه الدراسة الحالية أنظار الجهات المعنية نحو الاهتمام بالأداء المالي داخل شركات القطاع الصناعي بجمهورية مصر العربية.
- تقدم هذه الدراسة توصيات ومقترحات بحثية تفتح الأفق أمام الباحثين والمهتمين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي"، وذلك من خلال التحقق من صحة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. الكشف عن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
2. الكشف عن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
3. الكشف عن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على المبيعات في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
4. الكشف عن عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرض الرئيسي والذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي"، وذلك من خلال التحقق من صحة الفرضيات الفرعية الآتية:

1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على المبيعات في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية.
- الحدود المكانية: سوف يتم التطبيق داخل شركات القطاع الصناعي المصري.
- الحدود الزمنية: سوف يتم التطبيق -بإذن الله تعالى- في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣م.

مصطلحات الدراسة:

- مجلس الإدارة: عرف مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦، ص. ١٢) مجلس الإدارة بأنها "السلطة المسؤولة عن وضع الأهداف، والاستراتيجيات، ومتابعة أداء إدارة الشركة العامة للشركة". ويُعرف مجلس الإدارة إجرائيًا بأنه: آلية واحدة لحوكمة الشركات داخل القطاع الصناعي المصري، وهناك بعض

السمات التي تحدد عمل المجلس وهي حجم مجلس الإدارة، وتنوع المجلس من خلال (العمر، والجنس، والجنسية، والخبرة، والخلفية التعليمية والوظيفية) واستقلالية المجلس، وازدواجية المجلس.

– **حوكمة الشركات:** عرف الحمدي (٢٠٢٠، ص. ٧-٨) حوكمة الشركات بأنها "تعتبر مفهومًا شاملاً يتضمن مجموعة من النظم، والمعايير، والقواعد، والإجراءات التي يمكن إتباعها؛ بهدف تقنين وتنظيم العلاقة بين إدارة الشركة، وكافة الجهات ذات الصلة التي تتعامل معها على النحو الذي يحمي ويحافظ على الحقوق ويؤدي الواجبات".

وتُعرف حوكمة الشركات إجرائيًا بأنها: مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمة لبناء الثقة، والشفافية، والمساءلة في بيئة العمل، وهي الطرق والأساليب العديدة التي يدير بها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة شؤونهم المشتركة، وهي عملية مستمرة يمكن من خلالها التوفيق بين المصالح المتضاربة والتعاون فيما بينها؛ من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل أصحاب القرار.

– **الأداء المالي:** عرف الشرفا (٢٠٢١، ص. ١٣٥) الأداء المالي بأنه "نتائج سياسات وعمليات الشركة من الناحية النقدية، وتستخدم المؤشرات الناتجة عنه لقياس الصحة المالية العامة للشركة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن استخدامه أيضًا لمقارنة المؤسسات المماثلة في نفس المجال أو القطاع".

ويُعرف الأداء المالي إجرائيًا بأنه: العوائد التي تحصل عليها الشركات المساهمة في القطاع المصري من الموارد التي تتحكم فيها، وهذه العوائد متوفرة من حساب الأرباح والخسائر، وتوفر الوسائل لتقييم أداء الإدارة الماضي، وكيفية استخدام الموارد بصورة فعالة، والقدرة على توليد تدفقات نقدية.

القسم الأول: الإطار النظري

المبحث الأول خصائص مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة آلية مهمة لتطبيق وتنفيذ سياسات وممارسات الحوكمة في المؤسسة؛ وذلك لأنه المستوى الإداري الأعلى الذي يشرف على حسن سير العمل، ويراقب مدى تقدم العمل؛ وهو ما أكد عليه قاسمي وسعود (٢٠١٦، ص. ٢٤٧) حيث إنه يعتبر مجلس الإدارة آلية مهمة لتطبيق وتنفيذ مبادئ وممارسات الحوكمة في المؤسسة، وهذا باعتباره الإدارة العليا التي تسهر على حسن سير العمل، ومراقبة مدى تماشي العمل مع الخطط والأهداف الموضوعية، ونسبة الوصول إلى النتائج المسطرة؛ ويتم ذلك من خلال مزيج من اللجان المكونة للمجلس، والتي يختلف عددها، وتسميتها، وحتى وظائفها حسب كل مؤسسة، والظروف المحيطة بها، إلا أن المتفق عليه هو ضرورة تنوع الأعضاء المكونين لمجلس الإدارة بين أعضاء تنفيذيين، وغير تنفيذيين، ومستقلين؛ وهذا لضمان مزيد من الشفافية والنزاهة في تسيير المؤسسة.

حيث يمارس مجلس الإدارة سلطاته وصلاحياته وفق النظام القانوني العام للشركة كشخصية معنوية مستقلة، والتي لا يمكنها التصرف وممارسة الأعمال إلا من خلال أشخاص طبيعيين يقومون نيابة عنها بأداء المهام المختلفة؛ لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله، ورسم السياسات العامة، والخطط الرئيسية التي يحقق عن طريقها هذه الأهداف، كما يشرف على الإدارة التنفيذية ويكون مسئولاً أمام الجمعية العامة للمساهمين عن نجاح المشروع، وتكون سلطة المجلس سلطة متكاملة وليست سلطة فرد (بابكر والحاج، ٢٠١٨، ص. ٥٤).

وعليه يشير مجلس الإدارة إلى هيئة مؤلفة من أعضاء منتخبين أو معينين، والذين يقومون بالإشراف بشكل مشترك على أنشطة شركة أو منظمة، وتشمل الأسماء الأخرى مجلس الوصاية، ومجلس المديرين، ومجلس الحكام، ومجلس

الأمناء، ومجلس الزوار، وغالبًا ما يشار إليه بكلمة "المجلس" (Priya & Nimalathasan, 2013, p. 18). من خلال ما تقدم يتضح أن مجلس الإدارة يعد أعلى سلطة اتخاذ القرارات في المنظمات؛ حيث يتحكم مجلس الإدارة في اختيار وتعيين المناصب التنفيذية العليا، والإشراف على تنفيذها، وكذلك إقرار العديد من القرارات التنظيمية المهمة، وتتم إدارة الشركة من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة، ومن بعد ذلك يتم نقل القيادة والتوجيه من مجلس الإدارة إلى المدير العام، ومن المدير العام إلى كبار المديرين، ويعد مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن إدارة إجراءات الشركة، والإشراف عليها، والتحكم فيها وتنظيمها نيابة عن المساهمين.

مفهوم مجلس الإدارة

تعددت وتوعدت تعريفات الباحثين لمجلس الإدارة؛ وذلك تبعًا للوجهة التي انطلق منها أصحاب كل اتجاه ويعرض الباحث فيها يلي بعض هذه التعريفات:

عرف شعيب (٢٠١٤، ص ١٤٤) مجلس الإدارة بأنه: "السلطة المهيمنة على شؤون المؤسسة وتصريف أمورها، ووضع السياسات التي تحقق أغراضها، وتحقق رسالة المؤسسة وأهدافها في تقديم الخدمات التدريبية والبحثية، ومتابعة الاستخدام الأمثل لإمكاناتها ومواردها المادية والبشرية، واحتياجات المستفيدين من خدماتها".

وأضاف بلقاسم ولخضر (٢٠١٧، ص ٤٧) تعريف مجلس الإدارة وهو: "مجموعة من الأعضاء يفوضهم المساهمون عن طريق الجمعية العمومية للمساهمين؛ من أجل إدارة الشركة، وهم يدينون بإخلاصهم وولائهم للشركة، ويخضعون للمساءلة من طرف المساهمين، ويتمتع هؤلاء (أعضاء مجلس الإدارة) بصلاحيات في مجال مراقبة المسيرين". كما عرف زيدان (٢٠١٧، ص ١٨٣) تعريف مجلس الإدارة وهو: "مجموعة عمل تتوب عن حملة الأسهم في الإشراف على أداء الإدارة الخاص بقيادة الشركة نحو تحقيق الأهداف التي قام بتحديدتها حملة الأسهم".

أضاف "كو وكاو وساكولفينج" (Kuo, Kao & Sakolvieng, 2019, p.25) إلى تعريف مجلس الإدارة بأنه: "مجموعة من الأفراد الذين يمثلون مختلف أصحاب المصلحة، وكل منهم يعزز مصالحه الخاصة من خلال حوكمة الشركة"، عرف بنك الاستثمار القومي (٢٠٢١، ص ٣) مجلس الإدارة بأنه: "المجلس الذي يتولى إدارة أمورها بناءً على تكليف من الجمعية العامة للشركة".

مما سبق يمكن تعريف مجلس الإدارة على أنه يشير إلى مجموعة من الأفراد الذين يعملون معًا للإشراف على المنظمة وتوجيهها، ويقع مجلس الإدارة على قمة التسلسل الهرمي للمنظمة، ويعد مسؤولًا عن أداء المنظمة.

خصائص مجلس الإدارة

تشمل خصائص مجلس الإدارة إلى مجالس الإدارة التي التحكم في سلوك الإدارة بشكل أكثر فعالية للحد من سلوكها الانتهازي، لكن مجالس الإدارة الصغيرة قد تكون أفضل في اتخاذ القرار؛ وهو ما تطرق إليه اغنيم والعقاب (٢٠١٩، ص ١٦) بأن المجالس الكبيرة قد تكون فعاليتها أكبر بالرقابة على سلوك الإدارة؛ للحد من تصرفاتها الانتهازية، ولكن قد تكون المجالس الصغيرة أفضل في عملية اتخاذ القرارات؛ وذلك لسهولة التواصل فيما بين الأعضاء، وحسب دليل قواعد حوكمة الشركات فقد ترك للشركات المساهمة العامة حرية تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة كُله حسب حاجة نظامه، لكن يجب ألا يقل عدد الأعضاء عن خمسة، ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضوًا.

كما يتمتع مجلس الإدارة بتأثير فعال في أداء المنظمة، وقيمتها، وسياساتها، والقرارات التي تتخذها الإدارة، والتي تتضمن اختيار السياسات والممارسات المحاسبية، والتي من شأنها أن تساهم في المحاولة من الحد من الممارسات الانتهازية، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من تحقيق الهدف الأسمى له وهو حفظ حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بكفاءة

وفاعلية، فيجب أن يتوفر فيه مجموعة من الخصائص؛ لكي يمكنه ذلك من القيام بالمهام والمسؤوليات المرتبطة بهم (مجد والدعاس، ٢٠٢١، ص.٢٠٠).

كما يمكن تقسيم خصائص مجلس الإدارة في النقاط التالية.

– حجم المجلس (Board Size):

يشير حجم مجلس الإدارة إلى أعضاء مجلس الإدارة، ويجب أن يتكون مجلس إدارة الشركة من (٥) أعضاء على الأقل ولا يتجاوز (١١) عضوًا، وتتمثل وظائف مجلس الإدارة في آلية الحوكمة الداخلية الأساسية، والتي تتحكم في قرارات المدير (Saleh & Islam, 2020, pp.86–87)، وتسهل مجالس الإدارة الكبيرة الوصول إلى الخبرات، والموارد، وكذلك الرقابة الإدارية، وفي دراسة الحجم المثالي لمجلس الإدارة، صنفت الشركات إلى فئتين: الشركات المعقدة والشركات البسيطة، وتميل الشركات المعقدة إلى أن يكون لديها مجالس إدارة كبيرة؛ مما يؤدي غالبًا إلى أداء أعلى؛ حيث من وجهة نظر الوكالة تميل مجالس الإدارة الأكبر حجمًا إلى التركيز بشكل أكبر على مشكلة الوكالة؛ حيث من المرجح أن يركز العديد من المديرين على مراقبة أنشطة الإدارة (Elad, Wong & Bongbee, 2017, p.5).

– تكوين المجلس (Formation and structure of the board of directors):

يشير تشكيل مجلس الإدارة إلى نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وكلما زاد عدد تشكيل مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين، انخفضت صعوبات الممثل (Moghaddam et al., 2018, pp.145–146).

– تنوع المجلس (Board Diversity):

يشير تنوع مجلس الإدارة إلى وجود أعضاء مجلس إدارة متنوعين في تكوين مجلس الإدارة؛ من حيث الجنس، والعرق، والعمر، وما إلى ذلك (Nasrin, 2022, p.30)، ويشير تنوع مجلس الإدارة إلى تنوع الكيانات في مجالس إدارة المنظمات والتي تشمل التنوع في الجنس، والمهارات، والخبرة، والمؤهلات، والعرق، وقد تمت التوصية به لتحقيق التوازن والنظرة الشاملة التي يضيفها إلى مجلس الإدارة (Adegboyegun & Igbekoyi, 2022, p.51).

– اجتماعات المجلس (Board Meetings):

ويشير تكرار اجتماعات مجلس الإدارة إلى عدد الاجتماعات التي يعقدها أعضاء مجلس الإدارة سنويًا (Saleh & Islam, 2020, p.87).

– استقلالية مجلس الإدارة (Board independence):

تشير استقلالية مجلس الإدارة إلى وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين في مجلس الإدارة؛ لاتخاذ قرارات مجلس الإدارة بالقدر الكاف من الاستقلالية (Nasrin, 2022, p.30).

مما سبق سرده يتضح أن خصائص مجلس الإدارة في كونها ترتبط بحجم المجلس، وتنوعه، واستقلاليته، وخلفيته، ومهاراته، وبنيته المرتبطة بحوكمة الشركات، وأنشطة التنمية المستدامة؛ وعليه فإن خصائص مجلس الإدارة تتلخص في حجم المجلس، ويتمثل في تسهيل المجالس للوصول إلى الخبرات والموارد، بالإضافة إلى التحكم الإداري، والتحقق من الحجم المثالي للمجلس، وتكوين المجلس يشير إلى أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين كنسبة من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع المجلس يتمثل في فهم من التنوع في مجلس الإدارة، وأنه يعني وجود أعضاء مختلفين في تكوين مجلس الإدارة؛ من حيث الجنس، والعرق، والعمر، وما إلى ذلك.

– مسؤوليات مجلس الإدارة

تتعدد مسؤوليات مجلس الإدارة لتشمل مجلس إدارة المنظمة، وهو السلطة الأساسية التي تدير شؤون المنظمة، ويجب أن يتمتع هذا الجهاز بكافة الصلاحيات التي تمكنه من أداء دوره كإدارة رئيسية لتحقيق أهداف المنظمة وغاياتها؛ وهو بحسب ما أشار إليه المطيري والقضاة (٢٠١٧، ص.١٥) بأنه يعد مجلس الإدارة في المؤسسة سلطة رئيسية تقوم في إدارة شؤون المؤسسة، ولا بد لهذا الجهاز أن يتمتع بكافة الصلاحيات والسلطات التي تمكنه من القيام بدوره كإدارة رئيسية لتحقيق أغراض وأهداف المؤسسة، وذلك ضمن إطار قرارات وتوجيهات الهيئة العامة، والتي تعتبر سلطة عليا لمجلس الإدارة، وعلى المجلس أن يلتزم بما جاء به القانون المنظم لأعماله، والنظام الأساسي للمؤسسة الذي تحدد به الهيئة العامة صلاحيات وسلطات مجلس الإدارة، وأن لا يخرج عن الصلاحيات المخولة له بصلاحيات أكبر.

ونظراً لأن مجلس الإدارة يعد أعلى سلطة تنظيمية ضمن الهيكل الإداري في أي شركة تقوم بالتداول، فإنه وفقاً لـ "بريا ونيمالاتاسان" (Priya & Nimalathasan, 2013, p.19) فتتعدد مهام مجلس الإدارة لتشتمل على التالي:

– اختيار وتقييم والموافقة على التعويض المناسب للرئيس التنفيذي للشركة (CEO).

– تقييم جاذبية توزيعات الأرباح ودفعها.

– القيام بتوصيات بتقسيم الأسهم.

– الإشراف على برامج إعادة شراء الأسهم.

– والموافقة على البيانات المالية للشركة.

– التوصية أو التثبيط من عمليات الاستحواذ والاندماج.

وتتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة في إنشاء حوكمة فعالة لشؤون الشركة، والتي تتوافق مع مصالح المساهمين، وكذلك تحقيق التوازن مع مصالح مختلف المستفيدين بما في ذلك العملاء، والموظفين، والمستثمرين، والمجتمعات المحلية؛ وذلك لتوفير الإشراف المستقل لوظائف المديرين التنفيذيين، وكذلك تحدي القرارات التجارية واستراتيجية الإدارة التنفيذية، ويعد مجلس الإدارة هو المسؤول الرئيسي عن العمليات والصحة المالية للشركة أيضاً (Moghaddam et al., 2018, p.143).

العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وحوكمة الشركات

يعد مجلس الإدارة أعلى هيئة إدارية في الشركة، ولهذا السبب تشكل واجباته المحور المركزي لحوكمة الشركات، وتشتمل تلك الواجبات كلاً من الوظائف الداخلية والخارجية؛ مثل مراقبة الإدارة العليا والمشاركة في التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة؛ وهو ما أكد عليه نصر (٢٠١٧، ص.١٦٨) حيث إن مجلس الإدارة في المؤسسات يعد هو صانع القرارات في معظم موضوعات الشركة، بالإضافة إلى أنه يمثل رقابة داخلية على الإدارة؛ حيث يقوم مجلس الإدارة كوسيط بين المساهمين والمديرين بدورًا هامًا جدًا في حوكمة الشركات، لاسيما من حيث حماية أقلية المساهمين، كما يلعب دور مجلس الإدارة دورًا محوريًا في الحوكمة المؤسسية؛ حيث إنه هو المسؤول عن الإشراف على العمليات من خلال تقديم القيادة والتوجيه الاستراتيجي، ومراقبة الإدارة، كما يسمح بفحص الأدوار، والمسؤوليات، وأساليب المساءلة في المؤسسة، ثم يضع العمليات والإجراءات في إطار مؤسسي؛ للتأكد من أن هذه المسؤوليات محددة بشكل واضح (قاسمي وسعود، ٢٠١٦، ص.٢٤٧)، حيث إنه في ظل الحوكمة فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين بمسألة المديرين ومحاسبتهم عن أداؤهم؛ لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المستثمرين، إذا أن المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة البنك على إنتاج الثروة؛ حيث إن هناك علاقة كبيرة بين البنوك التي تتبع ممارسات الحوكمة الجيدة، باعتبار

أن مجلس الإدارة وفق مفهوم الحوكمة هو المسؤول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تحدد تلك السياسة المبادئ، والأهداف، والإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات البنك (كائتم وعيادي، ٢٠٢٠، ص.٩١).

حيث إن المحور الذي تركز عليه حوكمة الشركات الجيدة هو مجلس الإدارة، إذ يعد عصب جودة حوكمة الشركات، وتتمثل مهمته في توجيه شؤون الشركة والإشراف عليها، كما يعد أحسن أداء لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة؛ وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها؛ ما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة (جديد، ٢٠٢٢، ص.٥٢).

يلعب مجلس الإدارة دورًا فعال في حوكمة الشركات الحديثة، وذلك استنادًا إلى أن المجلس هو يصنع القرارات في غالبية موضوعات الشركة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمثل مجلس الإدارة رقابة داخلية على الإدارة (نصر، ٢٠١٧، ص.١٧٤)، كما يشتمل دور مجلس الإدارة على مراقبة أنشطة الإدارة، وعلى ذلك فإنه يعمل كاستشاري وداعم، وكذلك فإنه يضمن الحوكمة الشاملة للشركة من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي؛ لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية (Elad, Wong, & Bongbee, 2017, p.2). ويعمل مجلس الإدارة على تنسيق مصالح أصحاب المصلحة، ووضع الأساس لإطار حوكمة الشركات الجيد، ويقوم مجلس الإدارة بدور الوكيل للمساهمين؛ حيث يعمل بما يحقق الأفضل لمصالحهم، ويعد التواصل والتنسيق عنصرين مهمين في الحوكمة الجيدة للشركات، ويلعب مجلس الإدارة دورًا كبيرًا في هذا الدور؛ حيث يعمل على تنسيق علاقة عمل جيدة مع المدير تعمل كمثال للحوكمة الداخلية بين مجلس الإدارة والإدارة، ونظرًا لأن حوكمة الشركات متجذرة في السلوك الأخلاقي ومبادئ العمل، فإن مجلس الإدارة يميل إلى تعيين مديرين تنفيذيين صادقين أكثر انسجامًا مع التفضيلات الاستراتيجية للمديرين؛ لمنع حدوث مشكلات مثل: الاحتيال وأيضًا لتعزيز بيئة حوكمة الشركات جيدًا، ويعمل مجلس الإدارة على تنمية الثقة المتبادلة من خلال التواصل المنتظم مع الإدارة العليا (Du, 2021, p.44).

وعلاوة على ذلك فيقوم مجلس الإدارة بدورًا حاسمًا في حوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة والتي تشتمل: التكوين، الحجم، التنوع، هيكل اللجنة، مدى تكرر الاجتماعات، والأساليب، والعمليات، والأنشطة، والعلاقة بينها (Elad, Wong & Bongbee, 2017, p.2).

وبالتعقيب على ما تم تناوله يتضح أن مجلس الإدارة يلعب دورًا مهمًا في حوكمة الشركات، وذلك وفقًا لنظرية الوكالة؛ حيث في مجالس الإدارة الأكبر حجمًا، يقوم عدد أكبر من الأشخاص بتقييم قرارات الإدارة والإشراف عليها؛ وبالتالي فإن احتمال وجود مشاكل في الوكالة يكون أعلى؛ حيث إن مجالس الإدارة الأكبر حجمًا تستفيد من مجموعة متنوعة من الخبرات التجارية؛ مما قد يؤدي إلى مزيد من الفعالية في الإشراف؛ وبالتالي المساءلة والمحاسبة، وإفصاح أفضل للشركات، كما تستفيد مجالس الإدارة الأكبر حجمًا من الخبرات المتراكمة وتكون أكثر كفاءة في أداء الواجبات.

القسم الثاني: حوكمة الشركات

وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ظهر مصطلح حوكمة الشركات لأول مرة في الولايات المتحدة في السبعينيات تشمل حوكمة الشركات المساهمين، والإدارة، ومجلس الإدارة، وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وهو ما أشار إليه "فانيموكون" (Fanimokun, 2019, pp.2,8) حيث ظهر مصطلح حوكمة الشركات في السبعينيات في الولايات المتحدة، وذلك وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتتضمن حوكمة الشركات المساهمين، والإدارة، ومجلس الإدارة، وأصحاب المصلحة الآخرين؛ حيث يقوم المساهمون بتوفير الأموال، وتقوم الإدارة بتوظيف تلك الأموال،

ويشرف مجلس الإدارة على إدارة استخدام تلك الأموال، ومن المتوقع أثناء تلك الإجراءات حدوث تضارب في المصالح؛ مما يمهّد الطريق لتحديد الأدوار والمسؤوليات بموجب قانون حوكمة الشركات، تعد حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات، وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات، وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح؛ فإن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة، والحقوق الخاصة للمساهمين (الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية، ٢٠٢٣، ص.٢).

لذلك فأصبحت الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة، ودليل على وجود مستوى سياسات عادلة وشفافة، وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشراً للذي وصلت إليه إدارات الشركات في الالتزام المنهجي لقواعد حسن الإدارة، والشفافية، والمحاسبة، ووجود إجراءات للحد من الفساد؛ وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والخارجية، وقدرته التنافسية (التميمي، ٢٠١٨، ص.٣٧).

حيث يمكن للحوكمة أن تلعب دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار، وجذب الاستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته، وتفعيل سوق الأوراق المالية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية بقوة (السبكي والجارحي، ٢٠٢٣، ص.٣٥٨).

مما سبق يتضح أن حوكمة الشركات تعد مجال متعدد التخصصات للدراسة، ويغطي مجموعة واسعة من التخصصات، والتي تشمل على المحاسبة والاستشارات، والاقتصاد، والأخلاق، والمالية، والقانون، والإدارة، وتتمثل الوظيفة الرئيسية لحوكمة الشركات في إبرام اتفاقيات تصف امتيازات ومهام المساهمين والمنظمة، وفي حالة وجود خلافات بسبب تعارض المصالح، فإنه يقع على عاتق حوكمة الشركات تقريب وجهات النظر، كما أن لديها وظيفة إعداد المعايير التي يمكن من خلالها إدارة عمل الشركات.

مفهوم حوكمة الشركات

يعد مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات الحديثة نسبياً، وعلى الرغم من ذلك فقد تناولت أدبيات متعددة مفهوم حوكمة الشركات، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم المفاهيم التي وردت في الأدبيات:

عرف الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦، ص.٨) حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية، وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى؛ بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف".

وكذلك عرف "مانير" (Mannar, 2018, p.161) حوكمة الشركات بأنها: "عبارة عن مجموعة من السياسات التي يتم وضعها لتحديد أداء الشركة واتجاهها، كما أنها تعبر عن الأشخاص الذين يوافقون على تحمل المسؤولية تجاه المساهمين". كما عرف "دريال" (٢٠١٩، ص.٢٠) حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من الآليات المتعلقة برقابة الشركة، والتي تنظم العلاقة بين سلطات التسيير والرقابة، وتحدد اختصاصات كل منهما، وهدفها حماية الشركة، والمساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى". وعرف "كردوسي" (٢٠١٩، ص.٤) حوكمة الشركات وهي: "مجموعة النظم والقواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الشركة ومختلف الأطراف أصحاب المصالح في الشركة، في إطار من الشفافية

والمساءلة والعدالة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال، ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها، وتحسن قدرتها التنافسية بالأسواق". وأشار "فانيموكون" (Fanimokun, 2019, p.8) إلى إن حوكمة الشركات تعبر عن: "مجموعة من العمليات، والعادات، والسياسات، والقوانين، والمؤسسات التي تؤثر على الطرق التي يتم بها توجيه الشركات، أو إدارتها، أو التحكم فيها". عرف "تساكالي" (ÇAKALI, 2022, p.15) حوكمة الشركات بأنها: "شكل من أشكال الإدارة التي تضمن استدامة الأعمال على المدى الطويل، وتهدف إلى حماية مصالح المساهمين، وأصحاب المصلحة". بناءً على ما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من السياسات التي يتم وضعها لتحديد أداء الشركة واتجاهها.

أهداف حوكمة الشركات

تستهدف حوكمة الشركات إلى الهدف الاستراتيجي للحوكمة هو بناء الثقة بين الإدارة والمساهمين، من خلال إثبات أن الشركات تدار وفقاً لممارسات الأعمال السليمة؛ وهو ما أكد عليه "بوقندورة" (٢٠٢١، ص.١٦) بأن الهدف الاستراتيجي للحوكمة هو توفير الثقة بين الإدارة والمساهمين، من خلال أدلة تثبت أن إدارة الشركات تجري وفقاً للممارسات السليمة للأعمال، وبشكل يؤدي إلى تقليل إمكانية الفساد وسوء الإدارة إلى أقل حد ممكن، وإيجاد بيئة عمل تسودها الثقة والقيم الأخلاقية الفاضلة بما يحفظ الحقوق، وبما يعود على المجتمع بالخير، والتقدم، والحياة الطيبة التي أساسها الإيمان والعمل الصالح.

تسعى حوكمة الشركات إلى التأكيد والاهتمام بكفاءة العمليات والإجراءات التشغيلية، وتطبيق المعايير، والقوانين، والقواعد، والتعليمات، والمبادئ الهادفة إلى تعزيز موثوقية ومصداقية التقارير، والقوائم المالية، بالإضافة إلى دورها في تخفيض المخاطر التي تواجه الشركات، وتخفيض كلفة رأس المال؛ من خلال الالتزام بقوانين وتشريعات حوكمة الشركات (الحيارى، ٢٠١٧، ص.١٦).

كما أضافت الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦، ص.٨) إلى أن أهداف حوكمة الشركات تتمثل في التالي:

١. حماية الحقوق بشكل مطلق، مثل حماية حقوق المساهمين أو ملاك الشركة، وحقوق العاملين بها، وأيضاً حقوق المتعاملين مع الشركة مثل العملاء، والدائنين، والموردين، وأجهزة الدولة؛ حتى تمتد لحماية المجتمع ككل، والبيئة التي تعمل فيها الشركة.
٢. تحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للشركات.
٣. تحسين كفاءة التشغيل ودعم الرقابة على الأداء.
٤. توفير التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال.
٥. الحد من تأثير المخاطر والأزمات.
٦. العمل على تجنب تعارض المصالح عند تعاملات الداخلين والأطراف ذوي العلاقة.
٧. مساعدة الشركات العائلية للتحويل للشكل المؤسسي.

خلاصة ما سبق يمكن تلخيص حوكمة الشركات في النقاط التالية:

١. يتلخص الهدف من حوكمة الشركات في حل مشاكل الوكالة.
٢. كما تهدف حوكمة الشركات إلى الحفاظ على التوازن بين الأهداف الفردية، والمجتمعية للشركة، وبين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
٣. وكذلك فإنه يعد من أحد أهداف حوكمة الشركات الأساسية حل الصراعات بين المساهمين والإدارة.

أهمية حوكمة الشركات.

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في كونها حماية مختلف الأطراف التي تنتمي لهذه الشركة، ويعتقد أن حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بالمساواة هي من أهم أسس مفاهيم الحوكمة، وهذا لما للمساهم من مكانة كبيرة فيها تأخذ الشركة المساهمة؛ وهو ما نوهت إليه دربال (٢٠١٩، ص.١٢) بأن أهمية الحوكمة في حماية مختلف الأطراف المنتمة لهذه الشركة، ويعتقد أن حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية لهم من أهم ما تقوم عليه مفاهيم الحوكمة، وذلك رجع إلى المكانة الكبيرة التي يحتلها المساهم في شركة المساهمة، كما أضاف "كولكاني ومانيام" (Kulkani & Maniam, 2014, p.366) بأن حوكمة الشركات تعمل كجسر بين المساهمين، وأصحاب المصلحة، ومجلس الإدارة؛ حيث ينبغي أن تكون قادرة على إعادة ثقة الإدارة والشركة إلى المساهمين في الشركة.

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة برزت أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العامل في الآونة الأخيرة، والتي منيت بها العديد من الشركات العالمية بخسائر فادحة خاصة ما حدث بأسواق عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية؛ نتيجة لحالات الفشل الإداري، والتلاعب بالقوائم المالية، وتعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ فيها، فضلاً عن السعي وراء تحقيق الربح السريع، وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة؛ مما أدى إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس، والعسر المالي لشركات عملاقة تضرر فيها الكثير من المستثمرين، وأصحاب رؤوس الأموال (كردوسي، ٢٠١٩، ص.٥).

تعرف حوكمة الشركات على أنها نظام القواعد والممارسات والعملية التي يتم من خلالها توجيه ومراقبة المنظمين الأخرى، كما تهتم بالطرق التي يسعى بها جميع أصحاب المصلحة في المنظمة إلى إيجاد آليات تضمن حماية المديرين لمصالحهم، ويحدد هيكل حوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين مثل: المساهمين، ومجالس الإدارة، والمديرين، وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركة، وهو ما يوضح القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركات (Fanimokun, 2019, p.8).

علاوة على ذلك، تخلق حوكمة الشركات الجيدة آليات وأجهزة تحكم؛ وذلك لضمان حصول الشركات على آلية عادلة لتقاسم الأرباح، والثروات لأصحاب المصلحة، وزيادة كفاءتها؛ حيث تشير حوكمة الشركات إلى نظام ينظم ويراقب الشركات لزيادة قيمتها لمساهميها (Juwita, 2019, p.168).

وتشير حوكمة الشركات إلى نظام من الهياكل والعمليات لتوجيه وظائف المنظمة والتحكم فيها من خلال وضع القواعد والإجراءات والصيغ لإدارة القرارات داخل المنظمة، كما أنه يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين أصحاب المصلحة في الشركة (بما في ذلك المساهمين، والمديرين) ويوضح القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بشأن شؤون الشركة، وعلى ذلك فيوفر الهيكل تحديد وتنفيذ ومراقبة أهداف وغايات الشركة، وضمان المساءلة أمام أصحاب المصلحة المناسبين (Palaniappan, 2017, p.68).

وتهتم حوكمة الشركات بالخطة الاستراتيجية الشاملة، والتي من شأنها دفع الشركة إلى الأمام، كما تعزز الحوكمة الجيدة للشركة من قيمة الشركة وتجذب الاستثمار إليها، وتمكن الشركة من تحقيق أهدافها، وتساهم في نموها وأرباحها (Aina, 2013, p.22).

وأضاف بوقندورة (٢٠٢١، ص.٢٢) أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:

١. حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

٢. تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.

٣. تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في كل تعاملات الشركة.
 ٤. تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركة.
 ٥. رفع مستوى الشركات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي.
 ٦. جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في مشروعات وطنية.
 ٧. تزيد من قدرة الشركة الوطنية على المنافسة في العالم وفتح أسواق جديدة.
 ٨. الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من قوائم مالية لزيادة الثقة المستثمرين.
- خلاصة ما سبق تتمثل أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:**

١. زيادة الشفافية والمساءلة.
٢. تساعد على تحقيق ثروة.
٣. تعمل على زيادة ثقة المساهمين.
٤. زيادة ثقة أصحاب المصلحة.
٥. توفير الوصول للتمويل.
٦. تحسين القيمة السوقية.
٧. تحسين كفاءة الشركة وأدائها.
٨. تضمن حوكمة الشركات اتخاذ قرارات سليمة تقلل من المخاطر وتزيد العوائد.

مقومات (مبادئ) حوكمة الشركات.

تتعدد وتتتنوع مقومات حوكمة الشركات، وتتمثل في إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقاً لمعايير الجودة المعترف بها دولياً للمحاسبة، والإفصاحات المالية وغير المالية، ووضع السياسات والإجراءات التي تضمن التزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية؛ وهو ما تطرق إليه محمد (٢٠١٩، ص ١٢) بأن تعد من أهم مقومات نجاح الحوكمة، وإعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمعايير النوعية المعتمدة دولياً للمحاسبة، والإفصاح المالي وغير المالي، ووضع السياسات والإجراءات التي تضمن التزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين، وأصحاب المصالح فضلاً عن توفير المعلومات الأساسية من خلال قنوات معلوماتية ملائمة، وباستخدام أفضل وأحدث أساليب الاطلاع والاسترجاع، واستخدام تكنولوجيا المعلومات على مدار الساعة، وبتكلفة ملائمة، بالإضافة إلى تبني منهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات والمشورة الفنية.

وأضاف التميمي (٢٠١٨، ص. ص ٤١-٤٢) مبادئ حوكمة الشركات في النقاط التالية:

١. توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة أسواق الأوراق المالية، وأن يتوافق مع دور القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف، والرقابة، والإلزام بتطبيق القانون.
٢. حماية حقوق المساهمين: يجب أن تحمي القواعد المنظمة لحوكمة الشركات ممارسة حقوق المساهمين التي نصت عليها القوانين والأنظمة النافذة كقانون الشركات، والنظام الأساسي للشركة في نقل الملكية وتسجيلها، والحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة دورياً، والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، وانتخاب وعزل مجلس أعضاء الإدارة المشاركة في أرباح الشركة، وكذلك حق المساهمين في المشاركة بالقرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية في الشركة كالتعديل في النظام الأساسي.

٣. **المساواة في التعامل بين جميع المساهمين:** يجب أن تتضمن قواعد الحوكمة المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك حقوق التصويت، وحماية حقوق الأقلية من الممارسات الاستغلالية، ومنع المتاجرة بالأسهم لصالح المطلعين "الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية للشركة بحكم عمله فيها أو منصبه".
٤. **دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة:** يجب أن يضمن نظام الحوكمة حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون "كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل: المساهمين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين" كما هي محددة في القانون، بما في ذلك إتاحة الفرصة لتطوير آلية مشاركة العاملين في تحسين الأداء، وكذلك توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري، وفي التوقيت المناسب.
٥. **الشفافية:** يجب على الشركات أن تأخذ زمام المبادرة عن الكشف عن المشكلات التي تشير إليها التشريعات، والأمور المهمة لمساعدة المساهمين، والدائنين، ومصالح الأطراف الأخرى على اتخاذ القرار (Riwayati & Siladjaja, 2016, p.633)، كما تساعد الشفافية على المساعدة على تعزيز مشاعر الثقة داخليًا، وكذلك تعزيزها مع الأطراف الثالثة، وتكون بخصوص معلومات متعلقة بتوجيه إجراءات الإدارة والتعاون لخلق القيمة (Cacheche, 2015, p.260).
٦. **المساءلة:** تعد المساءلة شرط ضروري لتحقيق الأداء المستمر (Riwayati & Siladjaja, 2016, p.633)، كما تعني المساءلة التي يقدمها وكلاء الحوكمة تحمل جميع العواقب التي قد تترتب على أفعالهم (Cacheche, 2015, pp.260-261).
٧. **المسؤولية:** لدى الشركة مسؤولية تجاه المجتمع والبيئة، ويجب أن تلتزم بالقوانين واللوائح المطبقة على استمرارية أعمالها؛ حتى يتمكن لها الاستمرار عليها على المدى الطويل (Riwayati & Siladjaja, 2016, p.633)، كما تشير مسؤولية الشركات إلى أنه يجب الحفاظ على استدامة المنظمة من قبل وكلاء الحوكمة، وتتضمن الاستمرارية في تعريف الأعمال اعتبارات القضايا الاجتماعية والبيئية (Cacheche, 2015, p.261).
٨. **المساواة والعدالة:** يجب على الشركة أن تراعي دائمًا مصالح جميع أصحاب المصلحة على أساس مبدأ المساواة في المعاملة، ومبدأ المنافع والملائمة (Riwayati & Siladjaja, 2016, p.633).
- وبالإطلاع على ما سبق يمكن تلخيص مقومات ومبادئ حوكمة الشركات في التالي:**
١. توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: حيث يعمل على رفع مستويات الشفافية والكفاءة داخل أسواق الأوراق المالية ويتوافق مع دور القانون.
 ٢. حماية حقوق المساهمين: يجب أن تحمي القواعد التي تحكم حوكمة الشركات ممارسة حقوق المساهمين المنصوص عليها في القوانين.
 ٣. المساواة في التعامل بين جميع المساهمين: يجب أن تتضمن قواعد الحوكمة معاملة متساوية للمساهمين من نفس الفئة، بما في ذلك حقوق التصويت.
 ٤. دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة: لا بد أن يشمل نظام الحوكمة حقوق أصحاب المصلحة التي تتحدد في القانون مثل المساهمين والموظفين والدائنين والعملاء.
 ٥. المساواة والعدالة: تشير المساواة والعدالة إلى معاملة جميع الشركاء وأصحاب المصلحة بشكل عادل.
- نبذة عن الدليل المصري لحوكمة الشركات**
- يعتبر دليل حوكمة الشركات المصري بمثابة إطار متكامل لحوكمة الشركات والقضايا ذات الصلة؛ حيث يقدم

مجموعة من المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والإقليمية، وهو بمثابة دليل لتطبيق الحوكمة؛ وهو ما تطرق إليه الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦، ص.٧) بأنه يعد الدليل المصري لحوكمة الشركات بمثابة الإطار العام المتكامل للحوكمة وموضوعاتها ذات الصلة، ويضم مجموعة من القواعد الاسترشادية عن حوكمة الشركات طبقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية تستخدم كدليل استرشادي لتطبيق الحوكمة في كافة أنواع الشركات داخل جمهورية مصر العربية، ويسترشد بها كذلك في سن التشريعات والتعليمات الرقابية الخاصة بتطبيقات الحوكمة، ويأتي هذا الدليل بما لا يتعارض مع قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، والتي تصدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

يأتي إصدار الهيئة العامة للرقابة المالية لدليل خدمات حوكمة الشركات في إطار قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة دورها في تنظيم وتنمية ورفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية، وتماشياً مع استراتيجية الهيئة لتطوير ورفع كفاءة وأداء الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك انطلاقاً من حرص الهيئة على توحيد وتوثيق كافة المعاملات، وتبسيط كافة الإجراءات المطلوبة، وذلك انطلاقاً لإنهاء جميع الخدمات والمعاملات التي تقدم من الإدارة إلكترونياً، بما يسهم في تطوير وتحسين الأداء للعاملين بالإدارة، ومساعدة كل من الشركات والمستثمرين بالوفاء بالتزاماتهم والمتطلبات القانونية (الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٣، ص.١).

وبالتعقيب على ما تم تناوله يتضح أن الدليل المصري أهتم بخدمات حوكمة الشركات التابعة للرقابة المالية في ممارسة وظيفته في تنظيم، وتطوير، وزيادة كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية، وبما يتماشى مع استراتيجية الهيئة لتطوير وزيادة كفاءة وأداء الشركات المعنية بالهيئة السلطة الرقابية، انطلاقاً من اهتمام الوكالة بتوحيد وتوثيق المعاملات، بالإضافة إلى تبسيط كافة الإجراءات المطلوبة؛ وذلك بهدف إنهاء المعاملات التي تقدم من الإدارة الإلكترونية؛ مما تساهم بشكل كبير في تطوير أداء العاملين بالإدارة.

القسم الثالث: الأداء المالي

يعد الأداء المالي بمثابة أحد أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في المجال الرقابي؛ وذلك بهدف تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، والتي اكتسبت أهميتها نظراً لتعقيد وتوسع الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، ويتميز السوق بالمنافسة الكاملة؛ وهو ما أكد عليه لعيادة وعزوز (٢٠٢١، ص.أ) بأنه تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة؛ من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة؛ حيث أصبح لزاماً على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية، وهذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي، وذلك باستخدام أدوات التسيير المالي التي تساهم بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات، وتسيير عملية الرقابة، وتحسين الأداء بصفة عامة.

وعليه يعتبر الأداء المالي من أكثر المداخل التي لقت تشعباً في مواضيعها وشمولاً، وهذا شأنه شأن المفاهيم في العلوم الاجتماعية؛ حيث تتطور عبر الحقب الزمنية؛ حيث كل نظرية وباحث ينظر له حسب الظرف والمجال الذي هو فيه، ومن بين عوامل القوة في تعريف الأداء المالي اختلاف في مفهوم الوظيفة المالية من قبل المدارس والجماعات، فالنقاد يعرفونها بأنها كل عملية تأخذ الشكل النقدي، وتطور مفهوم الوظيفة المالية من مفهوم جمع وتسيير الكتل

النقدية، وتسييرها إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل التكاليف للتمويل، بالإضافة إلى تطوير المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات مالية واقتصادية (صالح، ٢٠٢٣، ص.٣٩٠).

حيث يشير الأداء المالي إلى قدرة الشركة على إدارة مواردها الخاصة والتحكم فيها، كما يعبر الأداء المالي عن تحقيق الأداء المالي للشركة فيما يخص فترة معينة، والذي يغطي تحصيل وتخصيص التمويل مقياسًا بكفاية رأس المال، والسيولة، والملاءة، والكفاءة، والرافعة المالية، وأخيرًا الربحية (Fatihudin, Jusni & Mochklas, 2018, p.553)، مما سبق سرده يعد الأداء المالي مقياس للصحة المالية للمنظمات، ويظهر أداء قيادة السلطة التنفيذية للشركة، وكلما ارتفع الأداء المالي للشركة، فإنه يزيد من فعالية وكفاءة الشركة في استخدام الموارد، ويسهم ذلك على المستوى الكلي لاقتصاد البلدان.

مفهوم الأداء المالي:

هناك العديد من الأدبيات التي اهتمت بدراسة الأداء المالي؛ مما أدى إلى وجود مفاهيم مختلفة، وفيما يلي يحاول الباحث الوصول لمفهوم الأداء المالي، وذلك من خلال عرض لأهم مفاهيم الأداء المالي وفقًا للأدبيات. أشار "فتح الدين وجوسني ومشكلاس" (Fatihudin, Jusni & Mochklas, 2018, p.554) بأن الأداء المالي وهو: "يعبر عن الوضع المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة، والذي يشمل على قياس تحصيل واستخدام الأموال، وذلك من خلال استخدام عدة مؤشرات مثل: نسبة كفاية رأس المال، السيولة، والرافعة المالية، والملاءة، والربحية، وكذلك فهو قدرة الشركة على إدارة ومراقبة مواردها".

عرف فيلاللي (٢٠٢٠، ص.٥٤) الأداء المالي وهو: "وصف لوضع المنظمة الحالي، وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها؛ للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة". كما عرف بن مبارك وحدوش (٢٠٢٣، ص.٢١) الأداء المالي وهو: "مدى قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير؛ من أجل تشكيل ثروة". وعرف صالح (٢٠٢٣، ص.٣٩) الأداء المالي: "تقييم والحكم على أنه إدارة الموارد الطبيعية، والمالية، والمادية المتاحة للمؤسسة التي تخدم رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة في نتائج المحققة، أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقًا".

كما عرف "عزيزة وآخرون" (Azizah et al., 2023, p.305) الأداء المالي على أنه: "هو جهد مبذول لتقييم كفاءة وفعالية الشركة في تحقيق الأرباح، وتحقيق وضع نقدي معين، ومن خلال قياس الأداء المالي يمكن معرفة آفاق النمو والتطور في الشؤون المالية للشركة، وتعد الشركة ناجحة إذا حققت الشركة أداءً معيناً محددًا مسبقاً". خلاصة مما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه عملية قياس نتائج سياسات الشركة وعملياتها من الناحية النقدية.

أهمية الأداء المالي:

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الأداء المالي في إحداث آثار إيجابية على المؤسسة، بالإضافة إلى تطويرها، وتحسين أسلوب قيادتها، وهذا إلى جانب متابعة أعمال المؤسسة، وتقييم مستوى أداء العاملين داخل المؤسسة، وتحديد المعوقات التي قد تواجه المؤسسة، وإيجاد حلول للتصدي لهذه المعوقات، وفيما يلي أدبيات مختلفة تناولت أهمية الأداء المالي؛ وهو ما تطرق إليه حياهم وصالح (٢٠٢٢، ص.٤٤) بأنه تتبع أهمية الأداء المالي أيضًا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات، وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه

الصحيح والمطلوب؛ من خلال تحديد المعوقات، وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للشركات، واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للشركات، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة؛ للحفاظ على الاستمرارية، والبقاء، والمنافسة.

يستخدم الأداء المالي على نطاق واسع كمؤشر لقياس أداء الأعمال، وعادةً ما يطبق العلماء مؤشراً مالياً على العديد من الشركات في مختلف الصناعات؛ وذلك بهدف تحديد قدرتها التشغيلية (Shieh, Hu & Chang, 2018, p.26)، كما يقدم الأداء المالي منظور دقيق فيما يخص أداء الشركة (Matar & Eneizan, 2018, p.2)، ويعتبر الأداء المالي للشركة العامل الأكثر أهمية بالنسبة لتغيرات أسعار أسهم الشركة؛ وذلك لأن الأداء المالي للشركة يعد العامل الأكثر أهمية وموضوعية، ووضوح لوصف سعر السهم المعقول، وغالباً ما يتم قياس أداء الشركة من خلال المعلومات المالية التي يتم إنشاؤها في حلقة معينة، والتي تنعكس في القوائم المالية، وغالباً ما يستخدم المستثمرون المعلومات المالية؛ لتقييم أسعار الأسهم، والمساعدة في اتخاذ قرارات الاستثمار (Purnamasari, 2015, p.87).

ويعبر الأداء المالي عن الدرجة التي تم بها تحقيق الأهداف المالية أو الطريقة التي يتم إتباعها لتحقيقها، ويتم استخدامه لقياس الصحة المالية العامة للشركة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن استخدامه أيضاً لمقارنة الشركات المماثلة في نفس الصناعة، أو لمقارنة الصناعات، أو القطاعات بشكل مجمع (Kwaning, Awuah & Michael, 2015, p.23).

وبالإطلاع على ما سبق يمكن إيضاح أهمية الأداء المالي في كون أن الأداء المالي يُستخدم كمؤشر لقياس أداء الشركة، وغالباً ما يطبق الأكاديميون مؤشراً مالياً على العديد من الشركات في مختلف الصناعات لتحديد قدرتها التشغيلية، ويوفر الأداء المالي أيضاً رؤية تفصيلية حول أداء الشركة، كما يعد الأداء المالي للمؤسسة أحد العوامل الأكثر أهمية خاصة فيما يتعلق بالتغيرات في سعر سهم المؤسسة.

العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

يمكن حصر العوامل المؤثرة على الأداء المالي في النقاط التالية:

١. **الهيكل التنظيمي:** حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي، وهو عدد المستويات الإدارية في الشركات والتمايز الأفقي، فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل، والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين (حياهم وصالح، ٢٠٢٢، ص.٤٥).

٢. **المناح التنظيمي:** هو وضوح التنظيم، وكيفية اتخاذ القرار، وأسلوب الإدارة، وتوجيه الأداء، وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة، وأهدافها، وعملياتها، ونشاطاتها، مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية، وتقييمها ومدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أداءه وتحقيق مستويات عليا من الأداء (حياهم وصالح، ٢٠٢٢، ص.٤٦).

٣. **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات المعتمد في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، والتكيف معها، واستيعابها، وتعديل أدائها وتطويره؛ بهدف الموائمة بين التقنية والأداء (لعيادة وعزوز، ٢٠٢١، ص.١٢).

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة؛ لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط

المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقاً للوصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة (حياهم وصالح، ٢٠٢٢، ص.٤٦).

٤. **الحجم:** يقصد به تصنيف المؤسسات الصغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة الحجم، ويعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبيًا، فقد يشكل عائقًا لأدائها، فزيادة الحجم فأن عملية الإدارة تصبح أكثر تعقيدًا، ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابيًا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات، وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية (العبادة وعزوز، ٢٠٢١، ص.١٢).

كما أضاف قوارح (٢٠١٤، ص. ٩-١٠) بأنه من العوامل المؤثرة على الأداء المالي العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة، وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة، والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد، وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل نجد:

١. الرقابة على التكاليف.
 ٢. الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة.
 ٣. الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- **الرافعة المالية (المديونية) (Leverage):** تؤثر المديونية على الأداء المالي؛ حيث إن الشركات ذات المديونية العالية قد تكون معرضة لخطر الإفلاس إذا لم يتمكنوا من سداد المبالغ المستحقة للالتزامات، كما أنه يجعل من الصعب العثور على مقرضين جدد في مستقبل، ومن إيجابيات المديونية قد تزيد عائد المساهمين على استثماراتهم (Deitiana & Habibuw, 2015, p.80).
- **السيولة (Liquidity):** تؤثر السيولة حيث يمكن للشركة استخدام أصولها السائلة للاستثمار وكذلك تمويل نشاطاتها؛ حيث تساعد السيولة المرتفعة للشركة على مواجهة التزاماتها خلال فترة الأرباح المنخفضة (Deitiana & Habibuw, 2015, p.80)، وذلك حيث تعرف المعايير الدولية للتقارير المالية السيولة بأنها النقد المتاح في المستقبل القريب، وذلك بعد الأخذ في الاعتبار الالتزامات المالية المقابلة لتلك الفترة (Kwaning, Awuah & Michael, 2015, p.24).
- **حجم الشركة (Firm size):** يؤثر الحجم على الأداء المالي، بحيث تكون الشركة الكبيرة أكثر كفاءة من الشركة الصغيرة، بينما تتمتع الشركات الصغيرة أيضًا بسلطة أقل من الشركات الكبيرة؛ لذلك لا يمكنها التنافس بسهولة في الأسواق شديدة التنافسية، وعندما تصبح أكبر، قد تعاني من عدم الكفاءة، ونتيجة لذلك يتداعى الأداء المالي (Deitiana & Habibuw, 2015, pp.80-81)، كما يؤثر حجم الشركة على أدائها المالي بعدة طرق؛ حيث يمكن للشركات الكبيرة أن تؤثر بشكل أكبر على المستثمرين الحاليين والمحتملين، والدائنين، وأصحاب المصلحة، وحتى المستهلكين، وقد وجد أن حجم الشركة يمكن له أن يؤثر على حجم الشركة بالإيجاب أو بالسلب (Kim, Duvernay & Thanh, 2021, pp.269-270).
- **عمر الشركة (Firm age):** يؤثر عمر الشركة على الأداء المالي؛ بحيث تعد الشركات القديمة أكثر خبرة، كما أنهم يستفيدون من السمعة الكبيرة لديهم، والتي تساعدهم على تحقيق دخل أعلى، ولكنهم من ناحية أخرى يتسموا بعدم المرونة، ولا يقدررون التغيرات التي تحدث من حولهم في البيئة (Deitiana & Habibuw, 2015, p.208-262).

(p.81).

– معدل دوران الأصول (**Total assets turnover ratio**): تساعد هذه النسبة المديرين على معرفة مدى كفاءة تهم فيما يتعلق باستخدام أصول الشركة لتوليد المزيد من المبيعات؛ حيث يحدد إجمالي معدل دوران الأصول جزئياً بعض التطورات المحتملة للشركة فيما يتعلق بزيادة مبيعاتها والتوسع، وحصتها في السوق؛ ويؤدي ذلك إلى تحسين أدائها المالي (Kim, Duvernav & Thanh, 2021, p.269).

كما يمكن حصر العوامل المؤثرة على الأداء المالي في النقاط التالية:

١. **المديونية**: وتشير الرافعة المالية (المديونية) إلى مستوى الدين، وترتبط بشكل مباشر برأس المال المستخدم في الشركة؛ لذا فهي مسألة يهتم بها العديد من الأشخاص مثل: المديرين، والمساهمين، والمستثمرين، وكذلك الدائنين، وقد وجد أن الرافعة المالية من الممكن أن ترتبط ارتباطاً سلبياً بالأداء المالي.
٢. **عمر المؤسسة**: ويمكن للعمر أن يساعد الشركات أن تصبح أكثر فعالية، ولكن أيضاً فإن كلما زيادة عمر الشركة قد يجعل المعرفة، والقدرات، والمهارات قديمة ومحفزة للاضمحلال التنظيمي.
٣. **حجم الشركة**: ويمكن أن يؤثر حجم الشركة على أدائها المالي، وذلك بالنسبة للشركات التي تصبح كبيرة بشكل استثنائي، يمكن أن يكون تأثير الحجم سلبياً لأسباب بيروقراطية، وأسباب أخرى.
٤. **التكنولوجيا**: هي الأساليب والمهارات المستخدمة في المنظمة لتحقيق الأهداف المرجوة، وتعمل على ربط المصادر بالاحتياجات يجب على المنظمة تحديد نوع التكنولوجيا التي تناسب طبيعة عملها وتتوافق مع أهدافها، وتطويعها، واستيعابها، وتعديل، وتطوير أدائها؛ لمواءمة التكنولوجيا والأداء.

خطوات تقييم الأداء المالي:

١. **جمع المعلومات الضرورية**: تعد المعلومات مورداً من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، فلا يمكن تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن يكون اتخاذ القرار دون توفر معلومات، ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات، فالمعلومات شيء ضروري في التسيير، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات المناسبة؛ فالمعلومات فضلاً عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية، وتحقيق التنافسية المستدامة للمؤسسة (بن طبال وشندر، ٢٠٢٣، ص.٢٣).
٢. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم**: في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة، وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، وأن الحلول الأزمنة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل (لعيادة وعزوز، ٢٠٢١، ص.١٩).

كما أضاف كلاً من حياهم وصالح (٢٠٢٢، ص. ٤٩-٥٠) إلى خطوات تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي في النقاط التالي:

١. **مقاييس الكفاءة**: ويقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازها، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد والمنظمات، وهي تتطلب وجود رغبة لدى الأفراد في أعمالهم وقدرتهم عليه كي يستطيعوا إتقان عملهم.
٢. **مقاييس الفاعلية**: ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرين في تحقيق

- أهداف المنشأة فإنهم يوصفون بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفاعلية تعلق بالحصول على النتائج المتوخاة.
٣. **مقاييس الاقتصاد:** وهو يشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس المال والعمل وبين المنتج النهائي، وبالتالي يمكن تحقيق أقصى كفاءة من خلال الحصول على أحسن إنتاج من نفس كمية المدخلات من الموارد.
٤. **مقاييس المسؤولية الاجتماعية:** وهي مقابل تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.
٥. **المؤشرات المالية:** وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمنظمة مثل: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها.
- وعلى هذا المنوال يمكن تحديد خطوات تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:**
- **مؤشرات (طرق قياس):** يعد تقييم الأداء المالي إحدى الطرق التي يمكن أن تقوم بها الإدارة لمعرفة مدى تحقيق الأرباح التي حققتها الشركة، ويمكن قياس هذا الأداء المالي من خلال تحليل وتقييم البيانات المالية للشركة؛ وذلك من خلال الاطلاع على وضع الشركة المالي خلال فترة معينة، وتشمل أدوات القياس أو التحليل التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للشركة، وذلك وفقاً لـ "عزيزة وآخرون" (Azizah et al., 2023, p.304):
- تحليل النسب المالية.
- تحليل القيمة السوقية المضافة (MVA).
- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).
- وتحليل بطاقة الأداء المتوازن (BSC).
- وتحليل رأس المال، وإدارة الأصول، والأسهم والسيولة (CAMEL).
- **ربحية السهم (EPS):** إنها إحدى الإحصاءات المالية الرئيسية وتشير إلى الربح الذي حققته الشركة خلال فترة محددة للسهم العادي، ويتم حسابها عن طريق تقسيم صافي الربح بعد الضريبة على عدد أسهم الشركة (Chashmi & Fadaee, 2016, p.2).
- **العائد على حقوق الأسهم (ROE):** هو أحد النسب المالية التي يتم حسابها من خلال تقسيم الربح قبل الضريبة على حقوق المساهمين، ويشير هذا الناتج إلى مقدار العائد الذي يحققه المستثمرون على أموالهم (Chashmi & Fadaee, 2016, pp.2-3)، ويعد العائد على حقوق المساهمين تحليل شائع الاستخدام من قبل المستثمرين وقادة الشركات، وذلك حيث بالنسبة للمستثمرين يعد تحليل العائد على حقوق الأسهم أمراً مهماً؛ لأن التحليل يمكن أن يحدد فوائد الاستثمارات التي تم إجراؤها، وبالنسبة للشركات يعد هذا التحليل مهماً لأنه عامل جذب للمستثمرين ليقوموا بالاستثمار؛ حيث يمثل العائد على حقوق الأسهم مقياس للأرباح (الدخل) المتاحة لأصحاب الشركة على رأس المال الذي يستثمرونه في الشركة، وكلما ارتفع العائد أو الدخل المكتسب، كلما كان وضع صاحب الشركة أفضل (Purnamasari, 2015, p.83).
- **معدل العائد على الأصول (ROA):** وهو معيار محاسبي يوضح مدى كفاءة الإدارة في تطبيق الموارد المتاحة للحصول على الربح، وتعد أحد نسب الربحية التي يتم بها التحقيق في مصدر الربح ليس بشكل مطلق، ولكن فيما يتعلق بمصدر اكتسابها وتحليله، ويتم حسابه عن طريق تقسيم صافي الربح إلى إجمالي الأصول (Chashmi & Fadaee, 2016, p.3).
- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** تعد القيمة الاقتصادية المضافة إحدى طرق تقييم الأداء المالي؛ حيث تعد

القيمة الاقتصادية المضافة مؤشر القيمة الإضافية للاستثمار، وتشير القيمة الاقتصادية المضافة الإيجابية إلى أن إدارة الشركة تمكنت من زيادة قيمة الشركة بالنسبة لمالكها، وذلك وفقاً للهدف المتمثل في تعظيم قيمة الإدارة المالية للشركة، وكذلك تعد مقياس الأداء المالي الذي يحقق الحصول على الربح الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أكثر من أي مقياس آخر (Purnamasari, 2015, p.83).

أثر مجلس الإدارة على الأداء المالي:

يتناول السياق النظري للدراسة الحالية مفهومين لهم أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمات؛ لذلك يهدف السياق النظري إلى كشف تأثير مجلس الإدارة على الأداء المالي والتي تتمثل في استقلالية أعضائها، وحجم مجلس الإدارة، والمزيج بين أدوار صنع القرار والأدوار الإشرافية، ودرجة استقلال لجنة التدقيق يمكن أن تؤثر جميعها على الأداء المالي، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم الأدبيات التي يمكن أن تساهم في تدعيم هذه العلاقة في التالي:

يعتبر مجلس الإدارة هو خط الدفاع الأول عن حقوق المساهمين والأطراف ذات الصلة ضد الممارسات الإدارية الخاطئة، ويمثل مجلس الإدارة الوكيل المفوض بحماية مصالح المنشأة ومصالح مالكيها؛ ومن خلال الصلاحيات الواسعة لمجلس الإدارة في تعيين وعزل رجال الإدارة، وتقديم الحوافز لهم، والإشراف على سلوكهم، وتصحيح أدائهم، ووضع استراتيجية الشركة، والسعي المستمر لتعظيم ربحية السهم في الأجل الطويل كهدف أساسي للشركة، وتجنب أخطار التعثر والإفلاس (سرور وشوقي، ٢٠٢٢، ص ٤٠).

كما تؤثر خصائص مجلس الإدارة والتي تتمثل في استقلال مجلس الإدارة، حجم المجلس، ازدواجية الرئيس التنفيذي، ملكية المدير، وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة، على الأداء المالي للشركة (Amer, 2016, p.5)، وقد أكد "زيد ومحمد" (Zied & Mohamed, 2013) على ذلك فقد أشار إلى أن خصائص المجلس مثل استقلالية أعضائه، وحجم المجلس، والجمع بين وظائف القرار والرقابة، ودرجة استقلال لجنة التدقيق، يمكن أن يكون لها تأثير على الأداء المالي، على سبيل المثال يمكن لمجلس الإدارة الذي يضم أعضاء مستقلين لا يتأثرون بالإدارة أن يوفر مراقبة فعالة وصنع القرار؛ مما قد يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، كما أشار إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة أيضاً يمكن أن يؤثر على الأداء المالي.

وعليه يمكن اعتبار مجلس الإدارة أصل من أصول الشركة يساعد في استمراريتها، وتعظيم قيمتها السوقية، وتحقيق المزايا التنافسية لها؛ حيث تكمن أهمية مجلس الإدارة باعتباره الأداة الرئيسية الفعالة، والرأس المفكر، وصاحب اليد المنفذ لكل أعمال الشركة، وهو المهيمن على كل أنشطتها، ويتمتع من الناحية العملية والقانونية بسلطات واسعة في إدارة الشركة سواءً كان ذلك في الإدارة الداخلية والمتمثلة في اتخاذ القرارات، أو الإدارة الخارجية المتمثلة في تنفيذ تلك القرارات، وذلك في حدود ما ينص عليه القانون أو نظام الشركة (سرور وشوقي، ٢٠٢٢، ص ٤٠).

والتعقيب على ما تم تناوله يتضح أنه يمكن النظر إلى مجلس الإدارة باعتباره أصل من أصول الشركة يساهم في استمراريتها، ويعظم قيمتها السوقية، ويمنحها مزايا تنافسية، إذ تكمن أهمية مجلس الإدارة في أنه المفكر الفعال وصاحب اليد الإدارية لكافة أعمال الشركة، ويتحكم في كافة أنشطتها، ويتمتع بصلاحيات عملية وقانونية واسعة في إدارة الشركة سواءً في القيادة الداخلية ممثلة في القرار، أو الإدارة الخارجية ممثلة به في تنفيذ مثل هذه القرارات ضمن الحدود التي يفرضها القانون أو المجتمع.

القسم الرابع: الدراسات السابقة

يشتمل هذا الجزء على الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة، والتي تم الاطلاع عليها؛ وذلك بهدف الاستفادة منها في توضيح الحاجة إلى إجراء الدراسة الحالية وتحديد منهجها، هذا فضلاً عن معرفة أهم ما توصلت إليه من نتائج قد تقيد في بناء الدراسة الحالية، وتأسيس إطارها النظري، وأخيراً إبراز موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة، وما يمكن أن تسهم به في هذا المجال وفي تلك المرحلة.

أولاً: الدراسات التي تناولت محور خصائص مجلس الإدارة:

دراسة غياضة (٢٠٢١) بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مجلس الإدارة في شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، والكشف عن تأثير عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في التقارير المالية السنوية المنشورة والمدققة في شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، واشتملت عينة الدراسة على (١٣) شركة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الكمي كمنهج للدراسة، واستعان بالقوائم والتقارير المالية كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١. تبين وجود اختلاف في حجم مجلس الإدارة في شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؛ حيث جاء أقل عدد لأعضاء مجلس الإدارة في شركة المجموعة الأهلية للتأمين، وجاء أعلى عدد لأعضاء مجلس الإدارة البنك الإسلامي الفلسطيني.

٢. عدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي المتمثل في (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) في التقارير المالية السنوية المنشورة والمدققة في شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة قيام الجهات الحكومية والرقابية بإصدار تطبيق أكثر صرامة لتشريعات حوكمة الشركات، وضرورة اهتمام مجلس الإدارة بعمل البرامج التدريبية؛ لتعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة.

دراسة عبد القادر (٢٠٢٢) بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة في ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مهام أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية، والكشف عن تأثير خصائص مجلس الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، واشتملت عينة الدراسة على (٤١) شركة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالتقارير المالية السنوية كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١. تبين أن أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الصناعية يقومون بعقد اجتماعات دورية للمجلس، وأن هذه الاجتماعات تختلف من شركة إلى أخرى، وترتبط بحجم أعمال المجلس وحاجته لمناقشة المستجدات ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية.

٢. وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، ومكافآت مجلس الإدارة) في ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة الإشرافية على أداء الإدارة وسلوكها في إدارة عمليات الشركة المالية، وضرورة تحفيز أعضاء مجلس الإدارة على بذل الجهد في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية.

دراسة بدر الدين وصيح (٢٠٢٣) بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة على السيولة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير ملكية وجنس وعدد اجتماعات مجلس الإدارة على السيولة في الشركات المساهمة المصرية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة التي تم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، واشتملت عينة الدراسة على (١٩) شركة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعانوا بالتقارير المالية كأداة للدراسة، وقد توصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها:

١. وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية لملكية ولجنس مجلس الإدارة على السيولة في الشركات المساهمة المصرية.

٢. وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على السيولة في الشركات المساهمة المصرية.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة؛ لأنها تمثل قاعدة اتصال مفتوحة بين الأعضاء، وضرورة زيادة عدد مقاعد مجلس الإدارة من الغير تنفيذيين الممثلين لحصة الملكية.

دراسة "جاتورات ودامبيتاكس وكونتونبوتي" (Jaturat, Dampitakse & Kuntonbutr, 2021) بعنوان: "تأثير خصائص مجلس الإدارة على حوكمة الشركات"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير خصائص مجلس الإدارة على الحوكمة الرشيدة للشركات في تايلاند، والتعرف على تأثير تعيين النساء في مجالس الإدارة على تحسين حوكمة الشركات، وفحص تأثير أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم خلفية تجارية أو هندسية على حوكمة الشركات، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل خصائص مجلس الإدارة في (٥٠٨) شركة مدرجة في بورصة تايلاند من التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، كما أنها طبقت تحليل الانحدار متعدد المتغيرات لتحليل البيانات كأسلوب إحصائي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. وجود تأثير إيجابي لتعيين النساء في مجالس الإدارة على زيادة حوكمة الشركات، حيث تتمتع المرأة بعلاقات جيدة مع المساهمين وتفهم بيئة الأعمال بشكل جيد؛ لذا تبين أن عمل النساء في مجلس الإدارة حققن أرباحاً ودخلاً جيداً نتج عن الحوكمة الرشيدة للشركات.

٢. وجود تأثير إيجابي لأعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم مستويات تعليم مرتفعة، ومؤهلات جامعية في إدارة الأعمال على تعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات، وذلك من خلال تطور المعرفة التي تتعلق بالتخصصات المختلفة في الشركة، والتي يمكن أن تساعد في فهم الأعمال بها ومراقبتها.

٣. وجود تأثير إيجابي لتعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم خلفية تجارية أو هندسية على حوكمة الشركات، لأن أعضاء مجلس الإدارة الذين تخرجوا من المجال الهندسي لديهم المهارات اللازمة لإنشاء اختراعات مفيدة يمكن أن تضيف قيمة إلى المنظمة، ومفاهيم الحفاظ على البيئة، وأفكار لتحسين العمل، وتقديم الحلول للحفاظ على الطاقة للمنظمة؛ مما يعزز الحوكمة الرشيدة للشركات.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث

في خصائص مجلس إدارة الشركات الذي تمثل في ازدواجية المجلس، وحجم المجلس، واستقلالية المجلس، كما يجب على أصحاب الأعمال (المساهمين) تعيين مجلس إدارة قادر على تمثيلهم لتحقيق والأهداف المرجوة من الشركة، والإشراف على عمل الإدارة لضمان الشفافية والعمل الأخلاقي مع مراعاة جميع أصحاب المصلحة.

دراسة "ديسلي ويلماز ومحمد" (Disli, Yilmaz & Mohamed, 2021) بعنوان: "خصائص مجلس الإدارة وأداء الاستدامة: دليل تجريبي من الأسواق الناشئة"

هدفت الدراسة الحالية إلى التحقيق في آثار سمات مجلس الإدارة أي استقلال مجلس الإدارة، والتنوع بين الجنسين، وحجم المجلس ونشاط المجلس على أداء الاستدامة في الشركات المالية المدرجة في بورصة تركيا، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على ملاحظة وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من (٤٣٩) شركة، والتي تتعلق بخصائص مجلس الإدارة والاستدامة والحوكمة من قاعدة بيانات طومسون رويترز إيكون ما بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٩، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد كأسلوب إحصائي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. وجود تأثير إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة من خلال تعيين أعضاء مجلس إدارة من خارج الشركة على زيادة تنفيذ الاستدامة وتحسين أداء الشركات، وذلك من خلال حرصهم على العمل وفقاً للمعايير البيئية والتحكم في تصرفات المديرين من خلال مراقبة مستقلة لهم، كما تكون لديهم توجه أفضل لتجاه تقديم معلومات تتسم بالشفافية والموثوقية للمساهمين.

٢. وجود تأثير إيجابي لتعيين المديرات النساء في مجالس الإدارة على الحفاظ على الاستدامة؛ حيث إن أداء المديرات التنفيذية أفضل من الرجال، فهم متعاطفون ولطيفون ومتعاونون ومهتمون برفاهية الآخرين وراعاتهم، كما تشارك المرأة بشكل أكثر فاعلية في القضايا البيئية ومسائل المسؤولية الاجتماعية للشركات ذات الأهمية الاستراتيجية.

٣. وجود تأثير سلبي لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة على أداء الشركات فيما يخص تنفيذ ممارسات الاستدامة، وذلك من خلال صعوبة التنسيق والعمل الجماعي بينهم، وصعوبة اتخاذ القرارات وعدم الانسجام بسبب المخاطر المرتبطة بالرغبة في السيطرة الغير متناسبة لبعض المديرين على مجالس الإدارة الكبيرة في تنفيذ ممارسات الاستدامة.

٤. وجود تأثير إيجابي لأنشطة المجلس التي تمثلت في زيادة عدد انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة على مزيداً من الإشراف على أنشطة الشركة، وتحفيز الشركات لتعزيز الشفافية وأداء ممارسات الاستدامة في الشركات المالية المدرجة في بورصة تركيا.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى تعزيز ممارسات الاستدامة في الشركات المدرجة في البورصة التركية، كما يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث في تأثير خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات والمسؤولية الاجتماعية لها تجاه البيئة.

دراسة "عبد الصمد ويوسف ولاسيود" (Abdulsamad, Yusoff & Lasyoud, 2018) بعنوان: "تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء الثابت: أدلة من الشركات الماليزية المدرجة في القوائم العامة"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن تأثير خصائص مجلس الإدارة التي تمثلت في (ازدواجية الرئيس التنفيذي والمديرون المستقلون وحجم مجلس الإدارة واجتماع مجلس الإدارة) على الأداء في الشركات الماليزية من خلال قياس العائد على الأصول وعائد الأسهم، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها

من (٣٤١) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا المنشورة في قواعد البيانات الرسمية خلال الفيرة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي لتحليل بيانات اللوحة كأسلوب احصائي، كما وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. وجود تأثير سلبي لفصل منصب الرئيس التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الإدارة (ازدواجية الرئيس التنفيذي) وشغلها من قبل شخصين مختلفين على حوكمة الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية المهمة؛ مما يؤثر سلباً على أداء الشركة من خلال احتمالية نشأة المنافسة والصراع بينهما.
 ٢. وجود تأثير إيجابي لوجود أعضاء إدارة مستقلين عن أي ارتباط مباشر مع إدارة الشركة على زيادة الثقة في أحكامهم وتوفير العدالة والشفافية وحماية مصالح المساهمين؛ مما يزيد من العائد على الأسهم، كما أن وجود أعضاء إدارة مستقلين يسمح بمراقبة الرئيس التنفيذي للشركة بشكل مستقل.
 ٣. وجود تأثير سلبي ناتج عن زيادة عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة على أداء الشركات من خلال قياس العائد على الأصول، وذلك بسبب أن القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة يمكن أن تتأثر بعدد اجتماعات المجلس مما لا يتيح الوقت لقياس فعاليتها نظراً لتغير القرارات المستمر.
 ٤. وجود تأثير إيجابي لزيادة حجم مجلس الإدارة على أداء الشركات؛ حيث إن وجود المزيد من المديرين في مجلس الإدارة يمكن أن يجعل من الصعب على الرئيس التنفيذي التحكم في مجلس الإدارة؛ لذلك يصبح مجلس الإدارة أكثر فعالية في مراقبة الرئيس التنفيذي، وكذلك تحسين أداء الشركة.
- وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب على الشركات الماليزية مراعاة أهمية خصائص مجلس الإدارة؛ من أجل تحسين أدائها، كما يجب إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى فحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، وأداء الشركة في ماليزيا.

ثانياً: الدراسات التي تناولت محور حوكمة الشركات:

دراسة مايدة وضيف الله (٢٠٢٢) بعنوان: "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات بولاية الوادي، والتعرف على أهمية إتباع المؤسسات لقواعد الحوكمة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمؤسسات ولاية الوادي، واشتملت عينة الدراسة على عدد من العاملين بمؤسسات ولاية الوادي، واستخدم الباحثان المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعانوا بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها:

١. يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات بولاية الوادي في إدراك مصداقية المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق آليات الحوكمة والمتمثلة في المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة، كما إنها تعمل على تحقيق وضمان النزاهة والحياد لكافة العاملين؛ حيث أنها تتأثر باستقلالية الإدارة والجهات الرقابية، وعلاوة على ذلك تعتبر الحوكمة نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية وذلك للمساعدة على إدارة الشركات وتطبيق الرقابة عليها.

٢. وتكمن أهمية إتباع المؤسسات لقواعد الحوكمة في أنها تؤدي إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة والعمل على تحسين قدرتها التنافسية في السوق.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من أهمها ضرورة متابعة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة

في الشركات، وضرورة تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع؛ لأهمية استخدام نظام الحوكمة في المؤسسات المختلفة.

دراسة مريني وحديدي (٢٠٢٢) بعنوان: "آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، والتعرف على التحديات التي تواجه تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، وقد توصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها:

١. تكمن أهمية تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الجزائرية إلى قدرة النظام على محاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة، كما أن نظام الحوكمة يساهم في حل العديد من المشاكل المالية الخاصة بفقدان الثقة والمصادقية في البيانات والتقارير المالية.

٢. وتمثلت أهم التحديات التي تواجه تطبيق نظام الحوكمة في المؤسسات الجزائرية في نقص الوعي لدى مديري المؤسسات بأهمية استخدام نظام الحوكمة في إدارة المؤسسات، وعدم وجود تقييم لنظام الحوكمة بشكل دوري لتوضيح إيجابيات وسلبيات تطبيق النظام على المؤسسة، بالإضافة إلى وجود هيكل لا تتماشى مع متطلبات الحوكمة، وأن بعض قوانين الحوكمة تعد غير واضحة، ومتناقضة، وصعبة التطبيق في المؤسسات.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق الحوكمة وتخصيص جزء من تقارير المدقق لتقييم اهتمام المؤسسة بمبادئ الحوكمة، وضرورة الاهتمام بتدليل كافة العقوبات التي تواجه المؤسسات في تطبيق نظام الحوكمة.

دراسة "نيجروهو" (Nugroho, 2021) بعنوان: "حوكمة الشركات وأداء الشركات"

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن الدور الوسيط لحوكمة الشركات في تطوير أداء الشركات؛ من خلال دورها في إدارة المخاطر المالية، وعائدات الأسهم، وقرارات الاستثمار، وقرارات التمويل، والشفافية والإفصاح في الشركات الموجودة في بورصة إندونيسيا، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل أداء (١٤٧) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا ما بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٧، واستخدمت الدراسة المربعات الجزئية وتحليل الانحدار كأساليب إحصائية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. وجود تأثير إيجابي لتحسين الحوكمة الجيدة للشركة على إدارة المخاطر المالية وعائدات المخزون، كما أن للجوانب الفنية دور في إدارة المخاطر المالية وحوكمة الشركات الجيدة المعتدلة وزيادة عائد الأسهم؛ مما يشير إلى أنه إذا تم تحسين الجوانب الفنية والحوكمة فإنه سيؤثر أيضاً على زيادة تحسن أداء الشركات المدرجة في بورصة إندونيسيا.

٢. وجود دور إيجابي للشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركة أن تحقق حوكمة فعالة للشركة، كما أن الاستعانة بأعضاء مجلس إدارة مستقلين سيعزز كفاءة المجلس في مراقبة الإدارة عن كثب بحيث لا يحدث غش في البيانات المالية وتكون أكثر شفافية؛ مما يزيد عائدات الأسهم وقرارات الاستثمار وقرارات التمويل.

٣. وجود دور إيجابي لحوكمة الشركات على تحسين الأداء من خلال قيام الشركات بأساليب إدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

٤. وجود دور إيجابي لحوكمة الشركات على تحسين الأداء وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة

قيمتها، أيضًا لها دور في تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى البحث في تأثير الحوكمة الرشيدة للشركات على تكوير الأداء وزيادة الاستثمار وزيادة العائد على الأصول في الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا، كما يجب أن يكون هناك تنوع في الصناعات التي يتم البحث عليها. دراسة "ناسيتي" (Naciti, 2019) بعنوان: "حوكمة الشركات ومجلس الإدارة: تأثير تشكيل مجلس الإدارة على أداء الشركة في الاستدامة"

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تأثير الخصائص الرئيسية لحوكمة الشركات ومجلس الإدارة، والتي تمثلت في تنوع مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وزوجية الرئيس التنفيذي على أداء الشركات الذي يتعلق بالاستدامة، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من (362) شركة صناعية كبيرة مدرجة في قائمة جلوبال فورتيون 500 من عام 2013-2016 فيما يتعلق بخصائص الحوكمة وتشكيل مجلس الإدارة على أداء الشركة المستدام، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد كأسلوب احصائي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

1. وجود تأثير إيجابي لوجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين وهو آلية مهمة لحوكمة الشركات على قيامهم بإشراف أفضل على فعاليات مجلس الإدارة، والامتثال الصارم للقانون، ودعم مصالح الأقلية، والاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، والكشف الطوعي عن تقارير الاستدامة، وتقديم معلومات عالية الجودة والشفافية، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة.
2. وجود تأثير إيجابي لتنوع مجالس الإدارة في الحوكمة على تحسين جودة اتخاذ القرار في الإجراءات الاجتماعية والبيئية التي تعزز أداء الاستدامة العالي، كما تبين أن جودة المرأة في مجلس الإدارة مرتبطاً بشكل إيجابي بوضع حلول للمشكلات الاجتماعية؛ من خلال استخدام التفكير الاجتماعي الذي يسمح لهن بإقامة علاقات جيدة والاستجابة لاحتياجات الآخرين.
3. وجود تأثير إيجابي لازدواجية الرئيس التنفيذي على أداء الشركات الذي يتعلق بالاستدامة؛ حيث يؤدي الفصل بين أدوار رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي إلى زيادة استقلالية مجلس الإدارة؛ مما يعمل على تعزيز فعالية القيام بالمسؤوليات الإدارية، وتقليل تكلفة الوكالة، وتحسين أداء الشركة. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تهدف إلى تطوير أداء مجالس الإدارة وحوكمة الشركات؛ من أجل تطوير التنمية المستدامة في الشركات المختلفة، كما يجب أن تقدم الحكومات المزيد من الدعم؛ من أجل توعية العاملين في الشركات بأهمية الحفاظ على البيئة والاستدامة.

دراسة "مانر" (Manner, 2018) بعنوان: "حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات: السياق الهندي" هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على الاقتصاد الهندي، وتحليل تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الهند، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي القائم على ملاحظة البيانات التي تم الحصول عليها من المجلات، والمقالات، والصحف، والتقارير الإعلامية المنشورة في القواعد

الإلكترونية في الهند، كما استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي الوصفي في جمع البيانات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. وجود تأثير إيجابي للحوكمة الرشيدة للشركات على اكتساب الثقة بين المساهمين، كما يساهم أعضاء مجلس الإدارة النشطون والمستقلون في تحقيق نظرة إيجابية للشركة في السوق المالي؛ مما يؤثر بشكل إيجابي على ارتفاع أسعار الأسهم وزيادة عدد المستثمرين.

٢. وجود تأثير إيجابي للعديد من الممارسات التي تقوم بها الشركات من خلال الحوكمة مثل: المراجعة المالية والتي لها دوافع قانونية وأخلاقية على سير الأعمال، وتحقيق التوازن المناسب بين الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لنمو المؤسسة، وزيادة الاستثمار الأجنبي وزيادة مشاركة المساهمين في صنع القرار، وإدخال الشفافية في حوكمة الشركات.

٣. تزيد المسؤولية الاجتماعية للشركات من الأرباح طويلة الأجل وثقة المساهمين من خلال العلاقات العامة الإيجابية والمعايير الأخلاقية العالية، وتقليل المخاطر التجارية والقانونية، وتحمل الشركات المسؤولية فيما تتخذه من إجراءات؛ مما يزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية للهند.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها أنه يجب المزيد من العمل على تنظيم سياسات حوكمة الشركات والاستمرار فيه، كما يجب تحويل النظام الاقتصادي الموجه نحو السوق والمتمحور حول المساهمين إلى نظام جديد ناشئ كنظام موجه نحو أصحاب المصلحة يجعل التمويل نفسه خاضعاً للمساءلة أمام المصلحة العامة.

دراسة حسن (٢٠١٨) بعنوان: "دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات بالتطبيق على قطاع المصارف"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة في كفاءة المراجعين الداخليين وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف المالية، والكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية، وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف المالية، والكشف عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية وموضوعية المراجعين الداخليين، وتفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف المالية، وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية والبالغ عددها (٣٩) بنكاً، واشتملت عينة الدراسة على (١٤) بنكاً، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي كمناهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١. وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة في كفاءة واستقلالية وموضوعية المراجعين الداخليين، وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المصارف المالية.

٢. وجود علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة إحصائية بين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية، وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المصارف المالية.

٣. وجود علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية، وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات في المصارف المالية؛ مما يؤكد على فاعلية دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات في قطاع المصارف.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها دراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين وتطوير الأداء بالبنوك المصرية، ودراسة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير المراجعة ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

ثالثاً: الدراسات التي تناولت محور الأداء المالي:

دراسة نصار وحمدان وزيدان (٢٠٢٣) بعنوان: "اختبار العلاقة بين رأس المال العامل والأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير استثمارات رأس المال العامل في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وقد تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان، واشتملت عينة الدراسة على (١٠) شركات، واستخدم الباحثون المنهج المسحي كمنهج للدراسة، واستعانوا بالقوائم المالية كأداة للدراسة، وقد توصل الباحثون للعديد من النتائج أهمها:

١. وجود تأثير عكسي لاستثمارات رأس المال العامل في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وذلك عندما تكون التكاليف أعلى من الفوائد؛ لذا يجب على الشركات تخفيض الاستثمار في رأس المال العامل إلى حد معين وليس تخفيض بشكل مستمر؛ لأن ذلك سوف يدفع إلى مواجهة مشكلة السيولة.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الشركات بكل مكون من مكونات دورة التحويل النقدي، وضرورة تجنب الشركات زياد الاستثمار في رأس المال العامل.

دراسة الكحلوت (٢٠٢٣) بعنوان: "استراتيجيات الجودة الشاملة وأثرها في الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والكشف عن تأثير استراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين في الشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية، واشتملت عينة الدراسة على (٧٦) محاسباً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١. جاء مستوى الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية بدرجة عالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (تستخدم الشركة نظم إدارة المعرفة بهدف تحسين كفاءة الأداء المالي)، ويليهما في الترتيب الثاني عبارة (تستخدم الشركة باستخدام نظام إدارة المخاطر بهدف مواجهة المخاطر المحتملة والحفاظ على أدائها المالي)، ويليهما في الترتيب الأخير عبارة (تعمل الشركة على تعزيز كفاءة عملياتها الداخلية بهدف تحسين أدائها المالي).

٢. وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستراتيجيات الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي بالشركات الصناعية الغذائية؛ مما يؤكد أنه كلما زاد مستوى استراتيجية الجودة الشاملة بالشركة انعكس ذلك على زيادة قدرة الشركة على جعلها في مكانه مرموقة في مجال عملها.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة اعتماد نظم المحاسبة السحابية في النظم المالية للشركات الصناعية الغذائية، وضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة للمحاسبين ومديري الدوائر المالية في الشركات الصناعية الغذائية.

دراسة الطرابيشي (٢٠٢٢) بعنوان: "أثر التكاليف البيئية في الأداء المالي والسوقي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

هدفت الدراسة إلى الكشف تأثير التكاليف البيئية في الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، واشتملت عينة الدراسة على (٣٠) شركة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالمقاييس كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١. عدم وجود تأثير إيجابي للتكاليف البيئية في أبعاد الأداء المالي المتمثلة في (العائد على الأصول) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

٢. عدم وجود تأثير إيجابي للتكاليف البيئية في أبعاد الأداء المالي المتمثلة في (هامش صافي الربح، والعائد على السهم) للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الشركات بالأنشطة البيئية والتي ترتبط بشكل وثيق بالاستدامة، وضرورة تخصيص جوانب للموازنات اللازمة بشكل سنوي ومستمر.

دراسة "أونسونغو ومواثي وموانجي" (Onsongo, Muathe & Mwangi, 2020) بعنوان: "الأداء المالي والمخاطر المالية: أدلة ورؤى من الشركات التجارية والخدمية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، كينيا"

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة تأثير العديد من العوامل التي تمثلت في الرافعة المالية، والسيولة النقدية، وحجم وعمر الشركة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من ٢٩ شركة مدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. الرافعة المالية من العوامل التي أثرت سلبياً على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية في كينيا، وذلك من خلال قيام الشركة بزيادة ديونها إلى حقوق الملكية بما يتجاوز المستوى الأمثل؛ مما أدى إلى تراجع الأداء المالي، وتزداد احتمالية الإفلاس والمخاطر المالية الأخرى.

٢. أثر وجود مستويات مثالية من السيولة على تحسن الأداء المالي في الشركات؛ حيث تسمح السيولة المرتفعة للشركة بتمويل أنشطتها واستثماراتها عندما لا يكون التمويل الخارجي متاحاً، كما أن السيولة المالية تسمح للشركات بالتعامل مع حالات الطوارئ غير المتوقعة والقيام بالتزاماتها خلال فترات انخفاض الأرباح.

٣. وجود تأثير إيجابي لحجم الشركة على الأداء المالي؛ حيث وجد أن الشركات الكبيرة تتمتع بميزة تنافسية أعلى الشركات الصغيرة، وتمتلك الشركات الكبيرة مجموعة واسعة من الموارد؛ مما يجعلها في وضع أفضل للمنافسة في السوق.

٤. وجود تأثير إيجابي لزيادة عمر الشركات على تحسن الأداء المالي؛ حيث إنه زيادة العمر تساعد الشركات على أن تصبح أكثر كفاءة، لأنه مع مرور الوقت تكتشف الشركات ما تجيده وتجد طرقاً أفضل للقيام بالأشياء.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ينبغي على الشركات أن تتخذ تدابير لمواجهة التغيرات الجديدة في ظروف السوق وتجنب البيروقراطية؛ من أجل تحقيق الاستقرار في الأداء، كما ينبغي للشركات بتطوير تقنيات سليمة لإدارة الأصول المتداولة لضمان عدم استثمار الأموال غير الكافية أو غير الضرورية في الأصول المتداولة، وتحقيق الاستقرار؛ من أجل الحصول على ميزة تنافسية.

دراسة "هانداياني" (Handayani et al., 2020) بعنوان: "دور الأداء المالي كوسيط بين حوكمة الشركات الجيدة وقيمة الشركة".

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل تأثير الحوكمة الرشيدة للشركات على قيمة الشركات المصرفية والأداء المالي في الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا، والتعرف على الدور الذي يقوم به مجلس المفوضين ولجنة المراجعة في تطبيق الحوكمة؛ ومن ثم تحسين الأداء المالي للشركات، وقد تبنت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من البيانات الموجودة في تقارير (11) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا المنشورة في المواقع الإلكترونية للشركات، والتي تتعلق بالأداء المالي وحوكمة الشركات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

1. الحوكمة الجيدة للشركات لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي، وذلك من خلال قدرتها على زيادة العائد على الأصول وربحية السهم، كما أنه كلما زاد حجم مجلس المفوضين ولجنة المراجعة، كلما ارتفع الأداء المالي.
 2. وجود تأثيرات إيجابية لمتغيرات الأداء المالي التي يتم تمثيلها من خلال العائد على الأصول وربحية السهم على قيمة الشركة، فكلما زاد الأداء المالي، ارتفعت قيمة الشركة، وعندما تزيد الأرباح سيزداد العائد على الأصول؛ وكلما زاد العائد على الأصول زاد مستوى الربح الذي تحققه الشركة.
 3. تؤثر الحوكمة الجيدة للشركات بشكل إيجابي وكبير على قيمة الشركة وتحسن الأداء المالي، فكلما زادت الإدارة الجيدة للشركات، ارتفعت قيمة الشركة من خلال كفاءة الأداء المالي، كما تشجع حوكمة الشركات الإدارة على العمل بشكل أكثر فعالية وكفاءة لتقليل تكاليف رأس المال وزيادة فرص تحقيق أهداف العمل ومزيد من الربح.
 4. وجود دور إيجابي لمجلس المفوضين ولجنة المراجعة في الحفاظ على مصداقية عملية إعداد البيانات المالية، وكذلك خلق نظام رقابي مناسب للشركات وتطبيق الحوكمة الرشيدة للشركات؛ حيث إن قيام مجلس المفوضين ولجنة المراجعة بوظائفهم بفعالية يزيد قدرة الإدارة؛ لتحقيق أهداف الشركة وليس لتحقيق مكاسب شخصية.
- وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها يجب البحث عن المزيد من العوامل التي لها تأثير على تحسين الأداء المالي في الشركات من خلال العائد على الأصول والأرباح، كما يجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببياناتها المالية؛ حتى يتمكن المستثمرون من الوصول بسهولة إلى المعلومات المطلوبة حتى لا يتسببوا في ضرر للمستثمرين وللشركة نفسها.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الموضوع تم استعراض عددًا من الدراسات العربية والأجنبية، ورغم أن هذه الدراسات أجريت في بيئات، وأنظمة تعليمية مختلفة إلا أنها مشابهة لمجتمع الدراسة - خاصة الدراسات العربية- ومن خلال تحليل الدراسات السابقة تم رصد أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة، وتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وأوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة؛ والتي كان لها أثر في بناء الدراسة الحالية.

أولاً: أوجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة، وهو: تناول موضوع خصائص مجلس الإدارة، مثل: دراسة غياضة (٢٠٢١)، دراسة عبد القادر (٢٠٢٢)، دراسة بدر الدين وصبح (٢٠٢٣)، دراسة "جاتورات ودامبيتاكس وكونتونبوتي" (Jaturat, Dampitakse & Kuntonbutr, 2021)، دراسة "ديسلي ويلماز ومحمد" (Disli, Yilmaz & Mohamed, 2021)، دراسة "عبد الصمد ويوسف ولاسيود" (Abdulsamad, Yusoff & Lasyoud, 2018).

- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة، وهو: تناول موضوع حوكمة الشركات، مثل: دراسة مايدة وضيف الله (٢٠٢٢)، دراسة مريني وحديدي (٢٠٢٢)، دراسة "نيجروهو" (Nugroho, 2021)، دراسة "ناسيتي" (Naciti, 2019)، دراسة "مانر" (Manner, 2018)، دراسة حسن (٢٠١٨).
- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة، وهو: تناول موضوع الأداء المالي، مثل: دراسة نصار وحمدان وزيدان (٢٠٢٣)، دراسة الكحلوت (٢٠٢٣)، دراسة الطرابيشي (٢٠٢٢)، دراسة "أونسونغو ومواثي وموانجي" (Onsongo, Muathe & Mwangi, 2020)، دراسة "هانداياني" (Handayani et al., 2020).
- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة، وهو: منهج الوصفي، مثل: دراسة غياضة (٢٠٢١)، دراسة عبد القادر (٢٠٢٢)، دراسة بدر الدين وصبح (٢٠٢٣)، دراسة مايدة وضيف الله (٢٠٢٢)، دراسة مريني وحديدي (٢٠٢٢)، دراسة "ناسيتي" (Naciti, 2019)، دراسة "مانر" (Manner, 2018)، دراسة الكحلوت (٢٠٢٣)، دراسة الطرابيشي (٢٠٢٢).
- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة، وهو: أداة الاستبانة، مثل: دراسة مايدة وضيف الله (٢٠٢٢)، دراسة حسن (٢٠١٨)، دراسة الكحلوت (٢٠٢٣).
- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة التقارير المالية، مثل: دراسة غياضة (٢٠٢١)، دراسة عبد القادر (٢٠٢٢)، دراسة بدر الدين وصبح (٢٠٢٣)، دراسة "جاتورات ودامبيتاكس وكونتونبوتي" (Jaturat, Dampitakse & Kuntonbutr, 2021)، دراسة نصار وحمدان وزيدان (٢٠٢٣).
- اتفقت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عينة الدراسة، وهي: الشركات، مثل: دراسة غياضة (٢٠٢١)، دراسة عبد القادر (٢٠٢٢)، دراسة بدر الدين وصبح (٢٠٢٣)، دراسة "جاتورات ودامبيتاكس وكونتونبوتي" (Jaturat, Dampitakse & Kuntonbutr, 2021)، دراسة "ديسلي ويلماز ومحمد" (Disli, Yilmaz & Mohamed, 2021)، دراسة "عبد الصمد ويوسف ولاسيود" (Abdulsamad, Yusoff & Lasyoud, 2018)، دراسة "نيجروهو" (Nugroho, 2021)، دراسة "ناسيتي" (Naciti, 2019)، دراسة نصار وحمدان وزيدان (٢٠٢٣)، دراسة الطرابيشي (٢٠٢٢)، دراسة "أونسونغو ومواثي وموانجي" (Onsongo, Muathe & Mwangi, 2020)، دراسة "هانداياني" (Handayani et al., 2020).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في منهج الدراسة، مثل: دراسة "جاتورات ودامبيتاكس وكونتونبوتي" (Jaturat Dampitakse & Kuntonbutr, 2021)، دراسة "ديسلي ويلماز ومحمد" (Disli, Yilmaz & Mohamed, 2021)، دراسة "نيجروهو" (Nugroho, 2021)، دراسة "هانداياني" (Handayani et al., 2020)، دراسة "أونسونغو ومواثي وموانجي" (Onsongo, Muathe & Mwangi, 2020) استخدموا المنهج التحليلي، دراسة حسن (٢٠١٨) استخدمت المنهج الاستقرائي، دراسة نصار وحمدان وزيدان (٢٠٢٣) استخدمت المنهج المسحي.
- اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة، مثل: دراسة الطرابيشي (٢٠٢٢) استعانت

بالمقياس.

– اختلفت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في عينة الدراسة، مثل: دراسة مايدة وضيف الله (٢٠٢٢)، دراسة الكحلوت (٢٠٢٣) اهتموا على العاملين في المؤسسات، دراسة حسن (٢٠١٨) اهتمت على البنوك التجارية.

ثالثًا: أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية بأنها الدراسة الوحيدة التي تناولت عشر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في القطاع الصناعي، وهو ما يميز الدراسة الحالية ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، نظرًا لقلّة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام.

رابعًا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في عدة أمور من أهمها:
- عرض الإطار النظري ودعمه بالمراجع المستخدمة.
- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في القطاع الصناعي.
- بناء مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات المشابهة للدراسات السابقة بشكل ملائم.
- اختيار منهج الدراسة وبناء أداة الدراسة.
- التعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للدراسة.
- تم الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في تقديم التوصيات والمقترحات.
- ساعدت الدراسات في دراسة أسلوب استنتاج نتائج الدراسة، من خلال ما تحصل عليه من نتائج الدراسة الميدانية ورصد مدى الاتفاق، أو الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية، والدراسات السابقة.

القسم الخامس: منهجية وإجراءات الدراسة

يعتبر هذا الفصل محورًا تفصيليًا لأدوات الدراسة المستخدمة من فرضيات، ومتغيرات، وكيفية قياسها وتحليلها، وعرض النتائج التي تم التوصل إليها؛ من خلال تحليل البيانات المستعان بها في الدراسة، والتي تم تحليلها من خلال برنامج E-views والمختص في تحليل هذا النوع من البيانات، في حين تم الحصول على البيانات التي تمت معالجتها إحصائيًا من البورصة المصرية للشركات المساهمة المدرجة بالقطاع الصناعي، والبالغ عددها (5) شركات خلال الفترة 2018-2022.

منهج الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة ولتحقيق أهدافها، استخدم الباحث منهجية مُتعارف عليها تقوم على الوصف؛ ومن ثم اختبار البيانات الحقيقية المنشورة من قبل الشركات؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاعتباره الأنسب والأكثر استخدامًا في مثل هذه الدراسات، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا، ولا يكفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يصل إلى ربط النتائج الحالية بنتائج الدراسات السابقة للوصول إلى استنتاجات يعتمد عليها؛ بحيث يزيد بها تراكم المعرفة عن الموضوع، وكذلك قد تم

الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى الذي يهدف إلى تحويل المواد النظرية المكتوبة إلى بيانات عددية كمية قابلة للقياس (فناوي، ٢٠٢٠م)؛ من أجل تحليل أثر المتغير المستقل لخصائص مجلس الإدارة (عدد أعضاء مجلس الإدارة- عدد اجتماعات مجلس الإدارة- نسبة الأعضاء غير التنفيذيين)؛ بغرض التوصل إلى خصائص مجلس الإدارة لكل شركة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية، فقد استخدم الباحث فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام بيانات السلاسل الزمنية، والتي تمثل بيانات عن مجموعة الشركات محل الدراسة خلال فترة زمنية معينة؛ وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي E-views بشكل أساسي؛ لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

أدوات الدراسة المستخدمة

اعتمد الباحث على تحليل القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة بالقطاع الصناعي محل الدراسة المدرجة بالبورصة المصرية؛ وذلك لتحسين الأداء المالي للشركات خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

طرق جمع البيانات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات ومنها:

- **المصادر الثانوية:** استخدم الباحث المصادر الثانوية للحصول على المعلومات؛ حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، التي تتمثل في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والأبحاث، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الأنترنت.

- **المصادر الأولية:** في التعامل مع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة؛ اعتمد الباحث على تحليل المحتوى للبيانات المالية للشركات محل الدراسة؛ ولذلك لجأ الباحث إلى جمع البيانات الثانوية من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية، والتي تتضمن التقارير المالية المدققة، والمنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة، وعلى موقع البورصة المصرية (www.egx.com) لكل سنة.

الخطوات الإجرائية لتحليل المحتوى

يمر تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية لشركات العينة المختارة بعدة خطوات هي: (أبو شلوع، ٢٠١٣م)

١. قراءة التقارير المالية السنوية المنشورة عبر موقع البورصة المصرية للسنوات من (٢٠١٨-٢٠٢٣) لكل شركة.
٢. الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات (عدد أعضاء مجلس الإدارة- عدد اجتماعات مجلس الإدارة- نسبة الأعضاء غير التنفيذيين- العائد على الأصول- العائد على حقوق الملكية- العائد على المبيعات- ربحية السهم- حجم أصول الشركة- نسبة نمو المبيعات).

مجتمع وعينة الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يُعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وبذلك يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة بالقطاع الصناعي والمدرجة بالبورصة المصرية، والتي تتبع مؤشر (EGX100)، واختارت الباحثة عينة من هذه الشركات ليتم التطبيق عليها، والتي بلغت (٥) شركات حسب الموقع الرسمي للبورصة المصرية (www.egx.com)، والتي تتطابق عليها الشروط التالية: أن تكون البيانات المطلوبة لهذه الشركة متوفرة خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢٣) (خمس سنوات) كسلسلة زمنية لغرض الحصول على العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة بواقع (٢٥) مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وهذا الرقم كافٍ للوصول إلى نتائج إحصائية ذات معنى، وكانت شركات عينة الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول (٣-١) أسماء عينة الدراسة من الشركات المساهمة بالقطاع الصناعي

الرقم	اسم الشركة	تاريخ الإدراج	رمز التداول
١-	حديد عز الدخيلة	25/05/1999	ESRS.CA
٢-	السويدي الكتريك	18/5/2006	SWDY.EC
٣-	النساجون الشرقيون	14/12/1994	ORWE.EC
٤-	القابضة المصرية الكويتية	27/1/1999	EKHO.EC
٥-	الشرقية - إيسترن كومباني	27/9/1995	EAST.EC

المصدر: (https://www.egx.com.eg/، ٢٠٢٣/٩/١٨)

يتضح من الجدول السابق أن عدد شركات المساهمة عينة الدراسة المدرجة في البورصة المصرية بالقطاع

الصناعي بلغ (٥) شركات.

قياس متغيرات الدراسة

لأجل تحقيق هدف الدراسة المتمثل في أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية المساهمة في القطاع الصناعي؛ حيث بالاعتماد على عمل بعض الباحثين السابقين سيتم استخدام العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، وربحية السهم كمقاييس للأداء المالي، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة في هذه الدراسة فقد تم تحديد ثلاث متغيرات لخصائص مجلس الإدارة (عدد أعضاء مجلس الإدارة- عدد اجتماعات مجلس الإدارة- نسبة الأعضاء غير التنفيذيين)؛ وذلك لمعرفة أثرها على الأداء المالي (المتغير التابع) في شركات المساهمة المصرية في القطاع الصناعي، أما المتغيرات الضابطة فهي حجم الشركة، ونسبة نمو المبيعات تم باستخدام المؤشرات الموضحة في الجدول التالي؛ لقياس المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة والضابطة كما في هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (٣-٢) المتغيرات وأدوات القياس في الدراسة الحالية

الدراسات السابقة التي استخدمت المقياس	الرمز المستخدم بالدراسة	أدوات القياس (معادلة حسابها)	المؤشر	المتغير
(عينو، ٢٠١٩) (Musallam, 2020)	X1	يُقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد أعضاء مجلس الإدارة	المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة)
(الجويسم وعامر، ٢٠٢٠) (قطم، ٢٠١٥)	X2	يُقاس بعدد اجتماعات مجلس الإدارة	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	
(السويكري، ٢٠٢١) (الحربي، ٢٠٢١)	X3	يُقاس بعدد الأعضاء غير التنفيذيين / إجمالي عدد الأعضاء	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين	
(جوادي وعمار، ٢٠١٨) (الألمعي، ٢٠١٨) (عينو) (Kyere & Ausloos, 2020) (Musallam, 2020)	Y1	صافي الربح بعد الضريبة والفوائد / إجمالي أصول الشركة	معدل العائد على الأصول	المتغيرات التابعة (الأداء المالي)
(جوادي وعمار، ٢٠١٨) (الألمعي، ٢٠١٨) (عينو) (Kyere & Ausloos, 2020)	Y2	صافي الربح بعد الضريبة والفوائد / متوسط حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية	

(Musallam, 2020) (الأمين وأحمد، ٢٠٢٠)				
Kyere & (عينو، ٢٠١٩) (Ausloos, 2020 (Musallam, 2020) (الأمين وأحمد، ٢٠٢٠)	Y3	إجمالي الدخل قبل الضرائب/ المبيعات	العائد على المبيعات	
Kyere (الألمعي، ٢٠١٨) (& Ausloos, 2020 (Musallam, 2020) (الأمين وأحمد، ٢٠٢٠)	Y4	صافي الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم العادية المصدرة	ربحية السهم	
(حمزة، ٢٠١٨) مروة وجيلالي، ٢٠٢٠) خليصة وعبد الناصر، ٢٠١٦) (زغود، ٢٠١٩) لخضر ومنصور، ٢٠٢١)	Z1	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة	حجم الشركة	المتغيرات الضابطة
(الجويس وعامر، ٢٠٢٠) Khalifa, Natoli &) (Zuhair, 2020	Z2	التغير في حجم المبيعات/ حجم المبيعات الأصلي	نسبة نمو المبيعات	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسات السابقة، ٢٠٢٣.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاستعانة بالأساليب الوصفية والقياسية لتحليل البيانات، وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي:

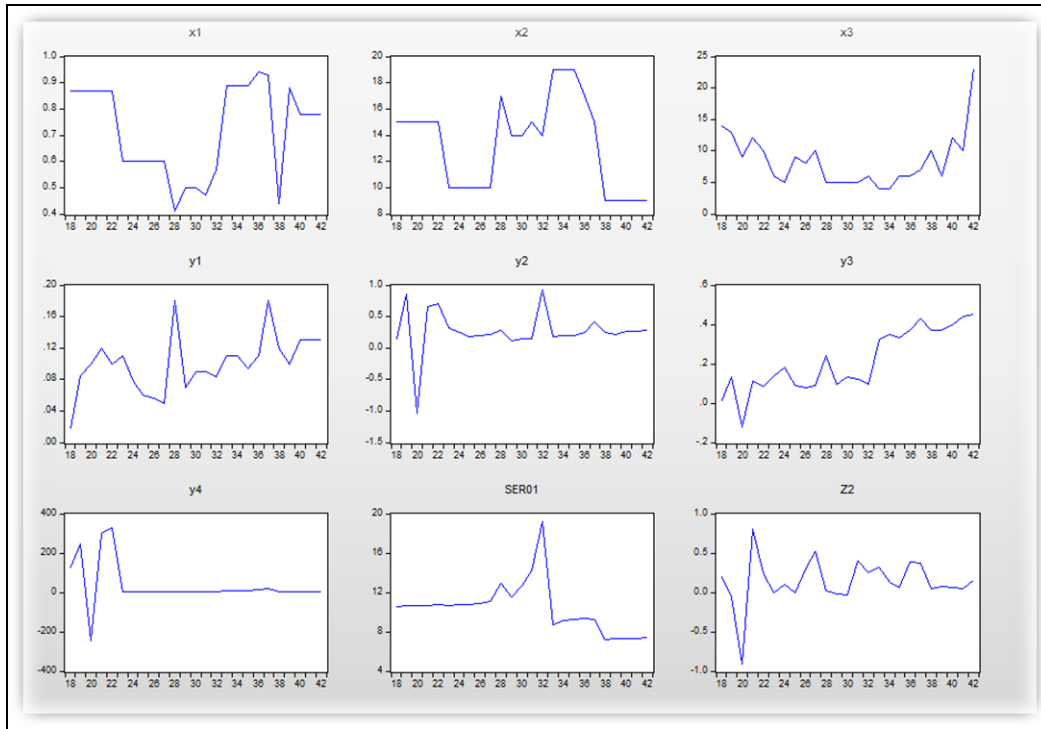
- الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics): حيث أعمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، أقل قيمة، أكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.
- اختبار (Jarque-Bera): للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Regression Linear): حيث تدرس هذه النماذج العلاقة بين متغير تابع واحد وأكثر من متغير مستقل، وكذلك كمتغير واحد تابع ومتغير واحد مستقل؛ بحيث تعطي هذه الطريقة أفضل خط مستقيم يمكن توفيقه لمتغيرات النموذج، بمعنى أنها تُعطي أقل مجموع مربعات رأسية لانحرافات كل مشاهدة عن الخط المستقيم في الرسم، ويتضمن ذلك تصغير مجموع مربعات الخطأ (البواقي) إلى أدنى حد ممكن.

القسم السادس: اختبار الفرضيات وتفسير النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضًا لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعرض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

أولاً: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي (اختبار التوزيع الطبيعي)

تم التحقق من طبيعة توزيع البيانات، باستخدام اختبار (Jarque-Bera)؛ حيث تكون قاعدة القرار قبول الفرضية العدمية، إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمالية (J-B) أكبر من (٥%).



الشكل (٤-١) نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبيانات

وقد أظهرت نتائج التوزيع الطبيعي لبعض المتغيرات عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، أي تتوزع بشكل منتظم وليس عشوائي (أي أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي)، ويؤكد ذلك اختبار (Jarque-Bera)؛ حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من (٠.٠٥)؛ وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما يوضح الجدول الآتي: -

جدول (٤-١) اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

Probability	Jarque-Bera	المتغير
0.265	2.657	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين
0.413	1.769	عدد أعضاء مجلس الإدارة
0.000	25.744	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
0.757	0.557	معدل العائد على الأصول
0.000	50.737	معدل العائد على حقوق الملكية
0.566	1.137	العائد على المبيعات
0.005	10.296	ربحية السهم
0.000	21.599	حجم الشركة
0.000	30.591	نسبة نمو المبيعات

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانيًا: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة، وتوضيح معالمها الرئيسية،

وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الأكثر شيوعًا، وهي الوسط الحسابي، والانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة، والتي من خلالها نقيس إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعاملات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية، والجدول التالي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي والمدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)، كما في الجدول التالي:

جدول (٢-٤) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢

المؤشر	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين	المتغيرات	72%	17.75%	41%	94%
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	المستقلة	13.32	3.50	9	19
عدد أعضاء مجلس الإدارة	(خصائص مجلس الإدارة)	8.40	4.23	4	23
معدل العائد على الأصول	المتغيرات التابعة (الأداء المالي)	10.01%	3.63%	1.80%	18%
معدل العائد على حقوق الملكية		26.28%	35.16%	-1.040%	93%
العائد على المبيعات		21.21%	15.71%	12%	45%
ربحية السهم		33.50	112.83	-244.71	328.26
حجم الشركة	المتغيرات	10.41	2.59	7.21	19.21
نسبة نمو المبيعات	الضابطة	13.64%	29.84%	-91%	80%

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من السابق: أن عدد أعضاء مجلس الإدارة لدى شركات الشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي والمدرجة بالبورصة المصرية يتراوح ما بين (4-23) عضوًا بمتوسط حسابي (8.40)، وانحراف معياري (4.23)، كما تتراوح عدد اجتماعاتهم ما بين (9-19) اجتماعًا سنويًا بمتوسط حسابي (13.32)، وانحراف معياري (3.50)، كما تتراوح نسبة الأعضاء غير التنفيذيين بين (41%-94%) بمتوسط حسابي (72%)، وانحراف معياري (17.75%).

وقد أوضحت النتائج أن معدل العائد على الأصول يتراوح ما بين (1.80%-18%) سنويًا بمتوسط حسابي (10.01%)، وانحراف معياري (3.63%)، وأن معدل العائد على حقوق الملكية يتراوح ما بين (-1.040%-93%) سنويًا بمتوسط حسابي (26.28%)، وانحراف معياري (35.16%)، وأن معدل العائد على المبيعات يتراوح ما بين (12%-45%) سنويًا بمتوسط حسابي (21.21%)، وانحراف معياري (15.71%)، كما تتراوح ربحية السهم ما بين (328.26-244.71) سنويًا بمتوسط حسابي (3.50)، وانحراف معياري (112.83).

وأظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أيضًا أن حجم الشركة يتراوح ما بين (7.21-19.21) سنويًا بمتوسط حسابي (10.41)، وانحراف معياري (2.59)، كما تتراوح نسبة نمو المبيعات ما بين (80%-91%) سنويًا، بمتوسط حسابي (13.64%)، وانحراف معياري (29.84%).

ثانيًا: اختبار فرضيات الدراسة ونتائجها

مما لا شك فيه أن الجانب التطبيقي لأي دراسة يعتبر هو الجانب الأهم لأنه يعمل على تقييم مدى صحة فرضيات الدراسة، ويزودنا بالنتائج حول المشكلة البحثية للدراسة، والغرض منها وأهميتها، وفي الدراسات الاقتصادية فإن الجانب العملي يلعب دورًا مهمًا في التحقق من صحة النظريات الاقتصادية، ودراسة تأثير المتغيرات الإحصائية بعضها على بعض، وفي الواقع يتم تنفيذ النمذجة الاقتصادية اللازمة بالاستعانة بالطرق الإحصائية؛ لإنشاء نموذج اقتصادي بالتأكيد لنوع البيانات المستخدمة في الدراسة دورًا مهمًا في الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة.

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، والذي يهدف إلى إيجاد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الأداء المالي) للخمسة سنوات لعينة الدراسة من الشركات المساهمة المصرية في القطاع الصناعي، ولذلك تم اقتراح النموذج التالي لتوضيح العلاقة أو تأثيرات المتغيرات المستقلة والضابطة على المتغير التابع؛ حيث يتمثل المتغير التابع بأربعة أقسام في مقابل ثلاثة أقسام للمتغير المستقل، وتشتمل المتغيرات الضابطة على قسمين، وسوف يتم دراسة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الضابطة على المتغير التابع على النحو التالي:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + b_4Z_1 + b_5Z_2 + u$$

المتغير التابع: يمثل الأداء المالي (Y)

- (Y1): يمثل العائد على الأصول.

- (Y2): يمثل العائد على حقوق الملكية.

- (Y3): يمثل العائد على المبيعات.

- (Y4): يمثل ربحية السهم.

المتغيرات المستقلة: تمثل خصائص مجلس الإدارة (X)

- (X1): يمثل نسبة الأعضاء غير التنفيذيين.

- (X2): يمثل عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة.

- (X3): يمثل عدد اجتماعات مجلس إدارة الشركة.

المتغيرات الضابطة (Z): تمثل ما يلي: -

- (Z1): يمثل حجم الشركة.

- (Z2): يمثل نسبة نمو المبيعات.

U: تمثل حد الخطأ العشوائي، والذي قد يرجع إلى وجود متغيرات أخرى، وأخطاء قياس، والأخطاء العشوائية.

a, b1, b2, b3, b4, b5: تمثل معاملات خاصة بالنموذج.

حيث تمثل هذه المعلمات مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في

ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية.

ينبثق من الفرضية الرئيسية مجموعة فرضيات فرعية على النحو التالي:

• الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس

الإدارة على العائد على الأصول في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

لاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة)، والعائد على الأصول (المتغير التابع) تم

استخدام تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل؛ حيث يمكن تفسير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، ومعدل العائد على الأصول، وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

جدول (٣-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات خصائص مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T-Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	0.152992	0.065485	2.336309	0.0306
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين	-	0.063157	-0.622071	0.5413
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	0.002979	0.003106	0.959182	0.3495
عدد أعضاء مجلس الإدارة	-	0.002224	-0.093257	0.9267
حجم الشركة	-	0.003942	-1.535653	0.1411
نسبة نمو المبيعات	0.003088	0.026320	0.117330	0.9078
R				
R- Square				
F				
Sig				

المصدر: من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول السابق: أن جميع معاملات انحدار المتغيرات المستقلة والمتغيرات الضابطة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وهذا يعني أن جميع المتغيرات المستقلة والتي تتعلق (بخصائص مجلس الإدارة) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة - نسبة نمو المبيعات) غير مؤثرة في معدل العائد على الأصول للشركات محل الدراسة، كما تشير قيمة (ف) المحسوبة=0.556، والاحتمال المقابل لها (0.732). عدم معنوية علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة (خصائص مجلس الإدارة) والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول) في وجود المتغيرات الضابطة.

ومما سبق نستنتج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي (العائد على الأصول) للشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق البورصة المصري؛ مما يشير إلى أن تطبيق بعض خصائص مجلس الإدارة، والتي تتمثل في (عدد الأعضاء غير التنفيذيين - عدد أعضاء مجلس الإدارة - عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، لا تؤثر على الأداء المالي للشركات محل الدراسة فيما يتعلق بالعائد على الأصول؛ حتى بعد إضافة المتغيرات الضابطة (نسبة نمو المبيعات - حجم الشركة) كمتغيرات مستقلة، وقد يعزو ذلك إلى عدم التزام إدارة الشركات محل الدراسة بقوانين الحوكمة الخاصة بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة؛ مما ترتب عليه عدم تأثر الوضع المالي المتمثل في العائد على الأصول بتطبيق أيًا من خصائص مجلس الإدارة السابق ذكرها، وربما يرجع ذلك إلى أن القرارات التي

يتخذها مجلس الإدارة يمكن أن تتأثر بعدد اجتماعات المجلس؛ مما لا يتيح الوقت لقياس فعاليتها نظراً لتغير القرارات المستمر، وهذا ما اتفقت عليه مجموعة من الدراسات السابقة مثل: دراسة (بدوي وجوادي، ٢٠٢٠)، ودراسة (عبد الجواد ومصيري، ٢٠٢٠) ودراسة (Musallam, 2020)، دراسة (Gurusamy, 2017) في حين اختلفت هذه النتيجة مع بعض نتائج بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة (خليصة وعبد الناصر، ٢٠١٦)، دراسة (الجويسم وعامر، ٢٠٢٠)، دراسة (Gurusamy, 2017). وهذا ما اتفقت عليه أيضاً نتيجة دراسة غياضة (٢٠٢١)، والتي أشارت إلى عدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي المتمثل في (العائد على الأصول) في التقارير المالية السنوية المنشورة والمدققة في شركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

كما اختلفت مع ما أشارت إليه دراسة "هانداياني" (Handayani et al., 2020)، بوجود تأثيرات إيجابية لمتغيرات الأداء المالي التي يتم تمثيلها من خلال العائد على الأصول، فكلما زاد الأداء المالي ارتفعت قيمة الشركة، وعندما تزيد الأرباح سيزداد العائد على الأصول؛ وكلما زاد العائد على الأصول زاد مستوى الربح الذي تحققه الشركة.

• الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس

الإدارة على العائد على حقوق الملكية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

لاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة) والعائد على حقوق الملكية (المتغير التابع) تم

استخدام تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل؛ حيث يمكن تفسير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، ومعدل العائد على الملكية، وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

جدول (٤-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات خصائص مجلس الإدارة ومعدل العائد على حقوق

الملكية

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T- Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	-0.403500	0.482455	-0.836349	0.4134
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين	0.274726	0.465308	0.590416	0.5619
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	-0.013505	0.022882	-0.590214	0.5620
عدد أعضاء مجلس الإدارة	0.009467	0.016388	0.577690	0.5703
حجم الشركة	0.045118	0.029040	1.553663	0.1368
نسبة نمو المبيعات	0.728496	0.193911	3.756856	0.0013
R	0.704			
R- Square	0.495			
F	3.728			
Sig	0.016*			

المصدر: من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول السابق: أن معامل انحدار المتغير الضابط Z2 (نسبة نمو المبيعات) ذو دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة 0.05، أما باقي معاملات الانحدار غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، كما أن إشارة معامل

الانحدار الخاصة بالمتغير (Z2) نسبة نمو المبيعات موجبة، وهذا يعني أن زيادة نسبة نمو المبيعات يُساهم بدرجة كبيرة

في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية (علاقة طردية)؛ وبالتالي زيادة معدل العائد على حقوق الملكية. وقد توصلنا مما سبق إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) للشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق البورصة المصري؛ مما يشير إلى أن الأداء المالي للشركات لم يتأثر بخصائص مجلس الإدارة، والتي تتمثل في (عدد الأعضاء غير التنفيذيين - عدد أعضاء مجلس الإدارة - عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، وقد يعزو ذلك إلى أن خصائص مجلس الإدارة السابق ذكرها لم تكن من العوامل الفعالة والمؤثرة على الأداء المالي للشركات، وهذا ما اتفقت عليه مجموعة من الدراسات السابقة مثل: دراسة (عبد الجواد ومصري، ٢٠٢٠)، ودراسة (Hassan, Naser, Hijgazi, 2016)، في حين تعارضت هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة (خليصة وعبد الناصر، ٢٠١٦)، دراسة (الجويسم وعامر، ٢٠٢٠)، دراسة (قطم، ٢٠١٥)، ودراسة (Gurusamy, 2017). وهذا ما اتفقت عليه أيضاً نتيجة دراسة غياضة (٢٠٢١)، والتي أشارت إلى عدم وجود تأثير لعدد أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي المتمثل في (العائد على حقوق الملكية) في التقارير المالية السنوية المنشورة والمدققة في شركات التأمين، والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة وإعادة تحليل الانحدار مرة أخرى فتم الحصول على النتائج التالية:

جدول (٥-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغير نسبة نمو المبيعات ومعدل العائد على حقوق

الملكية

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T- Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	0.158716	0.060392	2.628109	0.0150
نسبة نمو المبيعات	0.762925	0.187137	4.076824	0.0005
R	0.648			
R- Square	0.419			
F	16.620			
Sig	0.0005*			

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق: أن قيمة معامل الارتباط $R = 0.648$ ؛ مما يشير إلى أن هناك علاقة معنوية بين متغير نسبة نمو المبيعات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.419؛ وهذا يشير إلى أن ما يقرب من 41.6% من التغيرات التي تحدث في العائد على حقوق الملكية ترجع للتغيرات التي تحدث في نسبة نمو المبيعات، كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير نسبة نمو المبيعات 0.763، وهذا يعني أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة نمو المبيعات؛ فإن ذلك سيزيد من معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.763 وحدة، أي أن متغير نسبة نمو المبيعات من المتغيرات الضابطة المؤثرة على معدل العائد على حقوق الملكية والعلاقة بينهما إيجابية. كما تشير قيمة (ف) المحسوبة = 16.620 والاحتمال المقابلة لها معنوية العلاقة بين نسبة نمو المبيعات والعائد على حقوق الملكية، وهذا يدل على مدى مناسبة النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغيرين الضابط والتابع.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين نسبة نمو المبيعات، والعائد على حقوق الملكية على الشكل التالي:

$$Y_2 = 0.159 + 0.763Z_2$$

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على المبيعات في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

لاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة)، والعائد على المبيعات (المتغير التابع)، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل؛ حيث يمكن تفسير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، ومعدل العائد على المبيعات، وقد كانت نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

جدول (٦-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات خصائص مجلس الإدارة ومعدل العائد على

المبيعات

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T-Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	0.714174	0.219351	3.255853	0.0042
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين	-0.078884	0.211555	-0.372878	0.7134
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	0.002452	0.010403	0.235731	0.8162
عدد أعضاء مجلس الإدارة	-0.004766	0.007451	-0.639597	0.5301
حجم الشركة	-0.044174	0.013203	-3.345729	0.0034
نسبة نمو المبيعات	0.159511	0.088163	1.809274	0.0863
R	0.691			
R- Square	0.477			
F	3.468			
Sig	0.021*			

المصدر: من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول السابق: أن معامل انحدار المتغير الضابط Z1 (حجم الشركة) ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، أما باقي معاملات الانحدار غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، كما أن إشارة معامل الانحدار الخاصة بالمتغير (Z1) حجم الشركة سالبة، وهذا يعني أن زيادة حجم الشركة يساهم بدرجة كبيرة في نقص معدل العائد على المبيعات (علاقة عكسية)، وبالتالي نقص معدل العائد على المبيعات.

ومما سبق نستنتج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي (العائد على المبيعات) للشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق البورصة المصري؛ مما يشير إلى أن الأداء المالي للشركات لم يتأثر بخصائص مجلس الإدارة السابق

ذكرها، والتي تتمثل في (عدد الأعضاء غير التنفيذيين- عدد أعضاء مجلس الإدارة- عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، وقد يعزو ذلك إلى أن إدارة الشركات محل الدراسة لم تُطبق معايير الحوكمة المنصوص عليها فيما يتعلق بخصائص مجلس الإدارة السابق ذكرها، وبناءً عليه لم يتوقف الأداء المالي للشركات على هذه الخصائص، وربما يرجع ذلك إلى وجود صعوبة في التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة، والعمل الجماعي بينهم، وصعوبة اتخاذ القرارات، وعدم الانسجام؛ بسبب المخاطر المرتبطة بالرغبة في السيطرة الغير متناسبة لبعض المديرين إدارة الشركة. تم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة وإعادة تحليل الانحدار مرة أخرى فتم الحصول على التالي:

جدول (٧-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغير حجم الشركة ومعدل العائد على المبيعات

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T-Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	0.594576	0.107432	5.534458	0.000
حجم الشركة	-0.036755	0.010029	-3.664705	0.001
R	0.607			
R- Square	0.369			
F	13.43			
Sig	0.001*			

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق: أن قيمة معامل الارتباط $R = 0.607$ ؛ مما يشير إلى أن هناك علاقة معنوية بين متغير حجم الشركة، ومعدل العائد على المبيعات، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.369 ؛ وهذا يشير إلى أن ما يقرب من 36.9% من التغيرات التي تحدث في العائد على المبيعات ترجع للتغيرات التي تحدث في حجم الشركة، كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير حجم الشركة -0.0368 ، وهذا يعني أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في حجم الشركة؛ فإن ذلك سينقص من معدل العائد على المبيعات بمقدار 0.0368 وحدة، أي أن متغير حجم الشركة من المتغيرات الضابطة المؤثرة على معدل العائد على المبيعات والعلاقة بينهما سلبية.

كما تشير قيمة (ف) المحسوبة $= 13.43$ والاحتمال المقابلة لها معنوية العلاقة بين حجم الشركة والعائد على المبيعات، وهذا يدل على مدى مناسبة النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغيرين الضابط والتابع. ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين حجم الشركة ومعدل العائد على المبيعات على الشكل التالي:

$$Y_3 = 0.595 - 0.0368Z_1$$

وهذا ما اختلفت عليه نتيجة دراسة عبد القادر (٢٠٢٢)، والتي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة المتمثلة في (حجم مجلس الإدارة، ومكافآت مجلس الإدارة) في ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

• الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

لاختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة) وربحية السهم (المتغير التابع) تم استخدام

تحليل الانحدار المتعدد، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا التحليل؛ حيث يمكن تفسير العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، وربحية السهم، وكانت نتائج التحليل الإحصائي على النحو التالي:

جدول (٨-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين متغيرات خصائص مجلس الإدارة وربحية السهم

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T-Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	-261.6022	162.0672	-1.614158	0.1230
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين	93.23192	156.3074	0.596465	0.5579
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	5.504812	7.686619	0.716155	0.4826
عدد أعضاء مجلس الإدارة	8.737340	5.505065	1.587146	0.1290
حجم الشركة	5.232778	9.755060	0.536417	0.5979
نسبة نمو المبيعات	196.4466	65.13905	3.015804	0.0071
R	0.669			
R- Square	0.447			
F	3.070			
Sig	0.034*			

المصدر: من إعداد الباحث.

يتبين من الجدول السابق: أن معامل انحدار المتغير الضابط Z2 (نسبة نمو المبيعات) ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05، أما باقي معاملات الانحدار غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، كما أن إشارة معامل الانحدار الخاصة بالمتغير (Z2) نسبة نمو المبيعات موجبة، وهذا يعني أن زيادة نسبة نمو المبيعات يُساهم بدرجة كبيرة في زيادة ربحية السهم (علاقة طردية)؛ وبالتالي زيادة ربحية السهم.

ومما سبق نستنتج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي (ربحية السهم) للشركات المساهمة المصرية المدرجة في سوق البورصة المصري.

اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع ما أشارت إليه دراسة "هانداياني" (Handayani et al., 2020)، بوجود تأثيرات إيجابية لمتغيرات الأداء المالي التي يتم تمثيلها من خلال ربحية السهم، فكلما زاد الأداء المالي، ارتفعت قيمة الشركة، وعندما تزيد الأرباح ستزداد ربحية السهم؛ وكلما زادت ربحية السهم، زاد مستوى الربح الذي تحققه الشركة. تم استبعاد المتغيرات غير المؤثرة وإعادة تحليل الانحدار مرة أخرى فتم الحصول على النتائج التالية:

جدول (٩-٤): نتائج معاملات الانحدار لاختبار العلاقة بين نسبة نمو المبيعات وربحية السهم

اسم المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T-Value	مستوى الدلالة Sig
الثابت	4.663919	21.09011	0.221142	0.8269
نسبة نمو المبيعات	211.3179	65.35256	3.233506	0.0037
R			0.560	
R- Square			0.313	
F			10.456	
Sig			0.004*	

المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق: أن قيمة معامل الارتباط $R = 0.560$ ؛ مما يشير إلى أن هناك علاقة معنوية بين متغير نسبة نمو المبيعات وربحية السهم، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.313 ؛ وهذا يشير إلى أن ما يقرب من 31.3% من التغيرات التي تحدث في ربحية السهم ترجع للتغيرات التي تحدث في نسبة نمو المبيعات، كما بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير حجم الشركة 211.318 ، وهذا يعني أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في نسبة نمو المبيعات؛ فإن ذلك سيزيد من ربحية السهم بمقدار 211.318 وحدة، أي أن متغير نسبة نمو المبيعات من المتغيرات الضابطة المؤثرة على ربحية السهم والعلاقة بينهما إيجابية. كما تشير قيمة (ف) المحسوبة $= 10.456$ والاحتمال المقابل لها إلى معنوية العلاقة بين نسبة نمو المبيعات وربحية السهم؛ وهذا يدل على مدى مناسبة النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغيرين الضابط والتابع.

ويمكن صياغة نموذج العلاقة بين نسبة نمو المبيعات وربحية السهم على الشكل التالي:

$$Y_4 = 0.466 + 211.32Z_2$$

ومما سبق يمكننا قبول الفرض الرئيسي للدراسة، والذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي"

القسم السابع: النتائج والتوصيات والمقترحات

أولاً: النتائج

تناولت هذه الدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات، اشتملت البيانات المستخدمة على (٥) شركات، مدرجين بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢؛ حيث تشير النتائج إلى ما يلي:

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة المصرية بالقطاع الصناعي.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على المبيعات في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لخصائص مجلس الإدارة على ربحية السهم في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات.

ثانيًا: التوصيات

- ضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة للمحاسبين ومديري الدوائر المالية في الشركات.
- ضرورة اهتمام الشركات بتطوير تقنيات سليمة لإدارة الأصول المتداولة لضمان عدم استثمار الأموال غير الكافية، أو غير الضرورية في الأصول المتداولة وتحقيق الاستقرار؛ من أجل الحصول على ميزة تنافسية.
- ضرورة قيام الشركات عن المعلومات المتعلقة ببياناتها المالية؛ حتى يتمكن المستثمرون من الوصول بسهولة إلى المعلومات المطلوبة؛ حتى لا يتسببوا في ضرر للمستثمرين وللشركة نفسها.
- قيام الجهات الحكومية والرقابية بإصدار تطبيق أكثر صرامة لتشريعات حوكمة الشركات.
- فصل مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، والتأكيد عليها، ووضع مجموعة من القواعد للتأكيد على الفصل السليم بينهما.
- اهتمام مجلس الإدارة بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية التي تعزز ثقافة ممارسة الحوكمة لدى مديري الشركات والعاملين بها، وكذلك أصحاب المصالح.
- تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة الإشرافية على أداء الإدارة وسلوكها في إدارة عمليات الشركة المالية.
- الاهتمام بزيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة؛ لأنها تمثل قاعدة اتصال مفتوحة بين الأعضاء، والعمل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من الغير التنفيذيين.
- تشجيع المساهمين على تعيين مجلس إدارة على قدر عالي من الكفاءة قادر على تمثيلهم؛ لتحقيق الأهداف المرجوة من الشركة، والإشراف على عمل الإدارة؛ لضمان الشفافية والموثوقية.

ثالثًا: المقترحات

- إجراء دراسة مستقبلية حول:
- أثر تطبيق آليات الحوكمة على جودة المعلومات والتقارير المحاسبية بالشركات المصرية المدرجة في البورصة الكويتية لجميع القطاعات.
- إطار مقترح لدور نظام الحوكمة في رفع المستوى المالي للشركات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- (1) اغنيم، مها محمد إبراهيم؛ العقاب، محمود محمد. (٢٠١٩). أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
- (2) الإمبابي، محمد عبد الحميد أحمد. (٢٠١٩). نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية والتنبؤ باتجاه أسعار الأسهم. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، (٢٢)، ١٦١-٦٦٢.
- (3) بابكر، مهيرة سيف اليزل خليفة؛ الحاج، عثمان النور عثمان. (٢٠١٨). الواجب الائتماني لعضو مجلس إدارة شركة

- المساهمة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النيلين، السودان.
- ٤) بدر الدين، مصطفى حسين؛ صبح، محمود محمد عبد الهادي. (٢٠٢٣). أثر خصائص مجلس الإدارة على السيولة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٢)، ٣٧٣ - ٤٠٢.
- ٥) بلقاسم، بوفاتح؛ لحضر، لعروس. (٢٠١٧). دور مجلس الإدارة في إطار حوكمة الشركات. *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية*، (٢)، ٣٩-٦١.
- ٦) بنك الاستثمار القومي. (٢٠٢١). *دليل عضو مجلس الإدارة*. مصر.
- ٧) بوقندورة، رانية. (٢٠٢١). حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية دراسة حالة لعينة من الشركات ومحافظي الحسابات في ولاية أم البواقي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- ٨) التميمي، عصام رجب. (٢٠١٨). حوكمة الشركات في فلسطين. *مجلة القانون والأعمال*، (٣٤)، ٣٣-٤٩.
- ٩) جديد، غيث محمد. (٢٠٢٢). دور مجلس الإدارة في الأداء المالي للشركات: دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، (٤)، ٤٤-٦٦.
- ١٠) حسن، يوسف صلاح عبد الله. (٢٠١٨). دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء حوكمة الشركات بالتطبيق على قطاع المصارف. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، (١)، ١٨٩-٢٤٦.
- ١١) حمدان، تركي مصلح. (٢٠١٧). *الوسيط في النظام القانوني لمجال إدارة الشركات المساهمة العامة*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- ١٢) الحمدي، عبد العظيم بن محسن. (٢٠٢٠). حوكمة الشركات. صنعاء: دار الكتب الوطنية بصنعاء.
- ١٣) الحيارى، عمر يوسف عبد الله. (٢٠١٧). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- ١٤) حياهم، يسرى؛ صالح، ذكرى صالح. (٢٠٢٢). أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي دراسة ميدانية "بمطاحن مرمورة" و"مجمع عمر بن عمر". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر.
- ١٥) دراج، أسكاء محمد العزب أحمد. (٢٠١٩). محددات الفشل المالي لشركات قطاع الأعمال العام بالتطبيق على قطاع الغزل والنسيج. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٢)، ١٣-٣٢.
- ١٦) دريال، سهام. (٢٠١٩). *شركة المساهمة ومبادئ الحوكمة الرشيدة*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- ١٧) الدوري، زكريا مطلق؛ صالح، أحمد علي. (٢٠١٩). *إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ١٨) زيدان، عمرو علاء الدين. (٢٠١٧). العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، (٢)، ١٧٥-٢١٠.
- ١٩) السبكي، باسم أحمد؛ الجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم. (٢٠٢٣). تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والأداء المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، (١)، ٣٥٤-٣٧٠.

- ٢٠) سرور، هبة محمد؛ شوقي، علا محمد. (٢٠٢٢). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المصرية قبل وأثناء جائحة كورونا. *التجارة والتمويل*، ٤٢ (٢)، ٣٤-١.
- ٢١) سلام، كرم سلام عبد الرؤوف؛ نديم، إيهاب عز الدين؛ جوهر، كريم مصطفى علي. (٢٠١٨). دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (٢)، ٣٧٣-٣٨٥.
- ٢٢) الشرفاء، محمد فايز عبد المعطي. (٢٠٢١). واقع التخطيط المالي وأثره على الأداء المالي: دراسة حالة المدراء الماليين للجمعيات الخيرية العاملة بقطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.
- ٢٣) شعيب، محمد عبد المنعم. (٢٠١٤). إدارة المنظمات الصحية المستشفى. مصر: دار النشر للجامعات.
- ٢٤) صالح، أكرم. (٢٠٢٣). أثر التدقيق البيئي على الأداء المالي للمؤسسات - دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية-. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة أحمد درايعة، الجزائر.
- ٢٥) بن طبال، منال فاطمة الزهراء؛ شندر، أحلام. (٢٠٢٣). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات تطور النشاط دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية إيليزي OPLG. (رسالة ماجستير غير منشورة)، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي، الجزائر.
- ٢٦) الطحان، إبراهيم محمد؛ محمود، عبد الحميد العيسوي. (٢٠٢٠). أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦ على مستوى التحفظ المحاسبي. *الفكر المحاسبي*، ٢٤ (٢)، ٦٧-١.
- ٢٧) الطرابيشي، بريهان محمد غسان أنور. (٢٠٢٢). أثر التكاليف البيئية في الأداء المالي والسوقي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- ٢٨) عبد القادر، وليد وائل أحمد. (٢٠٢٢). أثر خصائص مجلس الإدارة في ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة جرش، الأردن.
- ٢٩) غياضة، محمد نبيل سليم. (٢٠٢١). أثر خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين والبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.
- ٣٠) فارس، دينا زين العابدين سعيد. (٢٠١٩). دور أدوات التحليل الاستراتيجي للتكلفة في تحسين الأداء المالي للمنشآت الصناعية: دراسة حالة. *مجلة البحوث المحاسبية*، (٢)، ٦٨-٢٩.
- ٣١) فيلاي، نجوى. (٢٠٢٠). تقييم الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية في بنك البركة فرع ٤٠٢. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٦ (٢)، ٧١-٥٠.
- ٣٢) قاسمي، كمال؛ سعود، وسيلة. (٢٠١٦). دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بنك البركة الإسلامي - البحرين. معارف، (٢٠)، ٢٣٤-٢٤٩.
- ٣٣) قوارح، فاطمة. (٢٠١٤). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين saa خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)". (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ٣٤) كانم، صليحة؛ عيادي، عبد القادر. (٢٠٢٠). دور مجلس الإدارة في تعزيز تطبيق الحوكمة: دراسة عينة من البنوك الجزائرية. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، ١٦ (٢٤)، ٨٥-١٠٠.
- ٣٥) الكحلوت، سعدي محمد. (٢٠٢٣). استراتيجيات الجودة الشاملة وأثرها في الأداء المالي للشركات الصناعية الغذائية بالمحافظات الجنوبية. *مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية*، (١٥)، ١٤٩ - ١٧١.
- ٣٦) كردوسي، أسماء. (٢٠١٩). محاضرات في حوكمة الشركات. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ٨ ماي ٥٤٩١

قائمة- الجزائر.

٣٧) لعيادة، إيمان؛ عزوز، إيمان. (٢٠٢١). تقييم الأداء الاملي باستخدام أدوات التسيير المالي -دراسة حالة مطاحن مرمورة (قائمة)-. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ٨٠ ماي ١٩٤٥ - قائمة-، الجزائر.

٣٨) مايدة، محمد فيصل؛ ضيف الله، محمد الهادي. (٢٠٢٢). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي. مجلة اقتصاد المال والأعمال، ٧ (١)، ٢٧٥ - ٢٩٢.

٣٩) بن مبارك، مصطفى؛ حدوش، إسلام مران. (٢٠٢٣). أثار مخاطر التأمين على الأداء المالي للمؤسسات المالية دراسة حالة: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية أدرار. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أحمد درايعة أدرار، الجزائر.

٤٠) محمد، أمجد حسن عبد الرحمن. (٢٠١٩). دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية " دراسة ميدانية". الفكر المحاسبي، ٢٣ (٣)، ١-٤٧.

٤١) محمد، عبد الله أنور حسن؛ الدعاس، عبد الله أحمد عبدالله. (٢٠٢١). أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٤٢) محمد، ماهر جابر. (٢٠٢٣). حوكمة الجامعات العالمية والعربية. مصر: وكالة الصحافة العربية.

٤٣) مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠١٦). الدليل المصري لحوكمة الشركات. جمهورية مصر العربية.

٤٤) المريش، سلوى غالب سعيد. (٢٠١٣). أثر آليات الحوكمة على الأداء المالي للمنشآت: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٤ (ملحق)، ٣٤٧-٣٧٥.

٤٥) مريني، محمد؛ حديدي، آدم. (٢٠٢٢). آليات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، ٨ (١)، ٣٣٥ - ٣٤٨.

٤٦) مصطفى، محمد محمد محمود محمد. (٢٠٢١). الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي في مصر. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ٤١ (٢)، ٤١٩-٤٤٧.

٤٧) المطيري، نايف قديم عادي؛ القضاة، فياض بن ملفي. (٢٠١٧). مسؤولية مجلس إدارة البنك عن منح التسهيلات. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.

٤٨) الموقع الرسمي للهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠٢٣). دليل خدمات حوكمة الشركات. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٢٣، المتاح على الرابط التالي: <https://fra.gov.eg/wp-content/uploads/2021/08/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA.pdf>

٤٩) الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية. (٢٠٢٣). الدليل الاسترشادي لعضو مجلس الإدارة. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢٣، المتاح على الرابط التالي:

https://cma.org.sa/RulesRegulations/Guides/Documents/Member_Guide.pdf

٥٠) الموقع الرسمي لهيئة السوق المالية. (٢٠٢٣). *حوكمة الشركات*. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٧/٨/٢٠٢٣،

المتاح على الرابط التالي: https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

٥١) نصار، باسل سليم؛ حمدان، همسه حسن؛ زيدان، مجدولين. (٢٠٢٣). اختبار العلاقة بين رأس المال العامل والأداء

المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-*

سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ٤٥ (٢)، ٣٦٧ - ٣٨٢.

٥٢) نصر، حماده محمد عبد العاطي. (٢٠١٧). دور مجلس الإدارة في حماية أقلية المساهمين في شركة المساهمة (دراسة

تحليلية مقارنة). *المجلة القانونية*، ٢ (٢)، ١٦٥-٢١١.

٥٣) الهيئة العامة للرقابة المالية. (٢٠١٦). *الدليل المصري لحوكمة الشركات*. مصر

ثانياً: المراجع الأجنبي:

- 1) Abdulsamad, A. O., Yusoff, W. F. W., & Lasyoud, A. A. (2018). The influence of the board of directors' characteristics on firm performance: Evidence from Malaysian public listed companies. *Corporate Governance and Sustainability Review*, 2(1), 6-13.
- 2) Adegboyegun, A. E. & Igbekoyi, O. E. (2022). Board Diversity and Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Nigeria. *Saudi Journal of Business and Management Studies*, 7(2), 50-60.
- 3) Aina, K. (2013). Board of directors and corporate governance in Nigeria. *International Journal Business and Finance Management Research*, 1, 21-34.
- 4) Alabdullah, T. T. Y., Al-Fakhri, I., Ahmed, E. R. & Kanaan-Jebna, A. (2021). Empirical Study of The Influence of Board of Directors' Feature on Firm Performance. *RJOAS*, 11(119), 137-146.
- 5) Alkahtani, A. W. (2021). Family-Owned Businesses in Saudi Arabia: Challenges and Solutions from a Legal Perspective. *International Journal of Contemporary Management and Information Technology (IJCMIT)*, 1(2), 16-22.
- 6) Amer, M. M. (2016). *Measuring the Effect of The Board of Directors and Audit Committee Characteristics on Firm Financial Performance in Egypt* (Unpublished Doctoral Dissertation). Cardiff Metropolitan University, United Kingdom.
- 7) Azizah, N., Manik, M. B., Sumarni, Siddiq, M. & Ilham, R. N. (2023). Analysis of Financial Performance In The Home Industry Of Kerupuk Tempe In Matang Munye, Syamtalira Aron Sub-District. *Journal of Accounting Research, Utility Finance and Digital Assets*, 1(3), 304-311.
- 8) Cacheche, L. P., Santos, J. A., Santos, E. B. A., & Akabane, G. (2015). Small investors: challenges and benefits of ipo-a case study in a small business in the region of the Capão Redondo-SP. *Independent Journal of Management & Production*, 6(1), 255-268.
- 9) ÇAKALI, K. R. (2022). Agency Problem in Corporate Governance: Worldcom Case. *İşletme The Business Journal*, 3(1), 15-31.
- 10) Castellanos, J. D. & George, B. (2020). Boardroom leadership: The board of directors as a source of strategic leadership. *Economics and Business Review*, 6(20)(1), 103-119.
- 11) Chashmi, N. A. & Fadaee, M. (2016). Impact of Financial Performance and Growth Opportunities on Success or Failure of Companies: Evidence from Tehran Stock Exchange. *Journal of Accounting & Marketing*, 5(2), 1-4.
- 12) Deitiana, T. & Habibuw, L. G. (2015). Factors Affecting the Financial Performance of Property Andreal Estate Companies Listed at Indonesia Stock Exchange. *Asian Business*

- Review*, 5(2), 79-88.
- 13) Disli, M., Yilmaz, M. K., & Mohamed, F. F. M. (2022). Board characteristics and sustainability performance: Empirical evidence from emerging markets. *Sustainability Accounting, Management and Policy Journal*, 13(4), 929-952.
 - 14) Du, S. (2021). Evaluate the importance of the board of directors to the corporate governance of large listed UK firms. *Academic Journal of Business & Management*, 3(10), 44-46.
 - 15) Elad, F., Wong, M. N. & Bongbee, N. (2017). The Role of Board Characteristics in Effective Corporate Governance: The Case of Airbus Group. *SSRM Electronic Journal*. 1-20.
 - 16) Fanimokun, I. O. (2019). *Effects of corporate governance mechanisms on early submission of financial reports (listed deposit money banks in Nigeria)* (Unpublished Master Dissertation). Kwara State University, Nigeria.
 - 17) Fatihudin, D., Jusni. & Mochklas, M. (2018). How Measuring Financial Performance. *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)*, 9(6), 553-557.
 - 18) Garcí'a-Sa´nchez, I., Rodri´guez-Domi´nguez, L. & Fri´as-Aceituno, J. (2015). Board of Directors and Ethics Codes in Different Corporate Governance Systems. *Journal of Business Ethics*, 131, 681-698.
 - 19) Handayani, B. D., Rohman, A., Chariri, A., & Pamungkas, I. D. (2020). Corporate financial performance on corporate governance mechanism and corporate value: Evidence from Indonesia. *Montenegrin Journal of Economics*, 16(3), 161-171.
 - 20) Issa, A., Yousef, H., Bakry, A., Hanaysha, J. R. & Sahyouni, A. (2021). Does the board diversity impact bank performance in the MENA countries? A multilevel study. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 21(5), 865-891.
 - 21) Jaturat, M., Dampitakse, K., & Kuntonbutr, C. (2021). Effect of the Board of Directors' Characteristics on Corporate Governance. *ROMPHRUEK JOURNAL*, 39(3), 237-261.
 - 22) Juwita, R. (2019). The effect of corporate governance and family ownership on firm value. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 8, 168-178.
 - 23) Kim, N. L. T., Duvernay, D. & Thanh, H. L. (2021). Determinants of financial performance of listed firms manufacturing food products in Vietnam: regression analysis and Blinder–Oaxaca decomposition analysis. *Journal of Economics and Development*, 23(3), 267-283.
 - 24) Kulkani, R. & Maniam, B. (2014). Corporate Governance — Indian Perspective. *International Journal of Trade, Economics and Finance*, 5(4), 364-368.
 - 25) Kuo, A., Kao, M. & Sakolvieng, N. (2019). ON NEW VENTURES' BOARD OF DIRECTORS: FORMATION, ADJUSTMENT, AND INFLUENCES ON INTERNATIONALIZATION. *ABAC Journal*, 39(2), 23-44.
 - 26) Kwaning, E. A., Awuah, P. K. & Michael, M. B. (2015). Factors Affecting Financial Performance of Non-Life Insurance Companies in Ghana. *AFRICA DEVELOPMENT AND RESOURCES RESEARCH INSTITUTE (ADRR) JOURNAL*, 25(3(3)), 19-37.
 - 27) Mannar, R. (2018). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility: The Indian Context. *International Research Journal of Commerce Arts and Science*, 9(1), 161-175.
 - 28) Matar, A. & Eneizan, B. M. (2018). Determinants of Financial Performance in the Industrial Firms: Evidence from Jordan. *Asian Journal of Agricultural Extension, Economics & Sociology*, 22(1), 1-10.
 - 29) Moghaddam, A. T., Massihabadee, A., Shorvarzi, M. & Mehrazeen, A. (2018). Board of

- Directors and General Manager Role in Organization Governance and Attention to Board of Directors' Characteristics Components. *International Journal of Organizational Leadership*, 7(2018), 143-152.
- 30) Naciti, V. (2019). Corporate governance and board of directors: The effect of a board composition on firm sustainability performance. *Journal of Cleaner Production*, 237, 1-8.
- 31) Nasrin, F. (2022). Impact Of Board Diversity On Firms' Stability: A Study On European Firms. *Asian Journal Of Empirical Research*, 12(1), 29-34.
- 32) Nugroho, M. (2021). Corporate governance and firm performance. *Accounting*, 7(1), 13-22.
- 33) Onsongo, S. K., Muathe, S. M., & Mwangi, L. W. (2020). Financial risk and financial performance: evidence and insights from commercial and services listed companies in Nairobi securities exchange, Kenya. *International Journal of Financial Studies*, 8(3), 1-15.
- 34) Palaniappan, G. (2017). Determinants of corporate financial performance relating to board characteristics of corporate governance in Indian manufacturing industry: An empirical study. *European Journal of Management and Business Economics*, 26(1), 67-85.
- 35) Priya K. & Nimalathan B. (2013). Board of directors' characteristics and financial performance: a case study of selected hotels and restaurants in Sri Lanka. *Merit Research Journal of Accounting, Auditing, Economics and Finance*, 1(2), 18-25.
- 36) Purnamasari, D. (2015). The Effect of Changes in Return on Assets, Return on Equity, and Economic Value Added to the Stock Price Changes and Its Impact on Earnings Per Share. *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(6), 80-89.
- 37) Riwayati, H. E., & Siladjaja, M. (2016). Implementation of corporate governance influence to earnings management. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 219, 632-638.
- 38) Saleh, M. W. A. & Islam, M. A. (2020). Does Board Characteristics Enhance Firm Performance? Evidence from Palestinian Listed Companies. *International Journal of Multidisciplinary Sciences and Advanced Technology*, 1(4), 84-95.
- 39) Salvioni, D. M., Gennari, F., & Bosetti, L. (2016). Sustainability and convergence: the future of corporate governance systems? *Sustainability*, 8(11), 1- 25.
- 40) Schoenberg, G. K. (2016). *Examining the Relationships Between Individual Board Member Behaviours and Board Functions* (Unpublished Master dissertation). Griffith University, Australia.
- 41) Shieh, H., Hu, J. & Chang, Y. (2018). An Investigation of Factors Affecting Financial Performance of Taiwanese International Tourist Hotels. *Journal of Hospitality Financial Management*, 26(1), 25-35.
- 42) Zerban, A. M., & Madani, A. M. A. (2018). Corporate governance and Board of Directors responsibility in appointing senior managers: a case in Saudi Arabia. *International Journal of business and Management*, 13(1), 183-189.
- 43) Zied, B., & Mohamed, T. (2013). The impact of the characteristics of the board of directors on the financial performance of Tunisian companies. *International Journal of Managerial and Financial Accounting*, 5(2), 178-201.
- 44) Zou, H. L., Zeng, S. X., Xie, L. N. & Zeng, R. C. (2015). Are Top Executives Rewarded for Environmental Performance? The Role of the Board of Directors in the Context of China. *Human and Ecological Risk Assessment*, 21, 1542-1565.